

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة **٧٣٩١**

الثلاثاء، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠.

نيويورك

الرئيس	السيد ليو جيي	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأردن	السيد عميش
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي ليناريس
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيدة ألانغ
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة جوسيس
	ماليزيا	السيدة عدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت/السيد ميك
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيدة شفالغر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

إحاطة إعلامية يقدمها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

1504989 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

إحاطة إعلامية يقدمها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو معالي السيد إيفيكا داتشيتش، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية صربيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد داتشيتش.

السيد داتشيتش (تكلم بالصربية وقدم الوفد النص بالإنكليزية): يشرفني أن تتاح لي الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن بصفتي الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوصفها أكبر الترتيبات الأمنية الإقليمية في العالم، بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وبذلك، سأقدم إلى المجلس النقاط الرئيسية لبرنامج عمل الرئاسة الصربية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وينبغي أن أوافي الأعضاء أيضا بالمعلومات عن العديد من المسائل البالغة الأهمية بالنسبة للسلام والأمن في المنطقتين الأوروبية – الأطلسية، والأوروبية – الآسيوية.

وتأتي رئاسة صربيا للمنظمة في وقت يشهد فيه الأمن الأوروبي أسوأ أزمة منذ نهاية الحرب الباردة. وتؤدي عوامل عدم الثقة والانقسامات وسياسات المواجهة وانعدام المنطق إلى تقويض النهج التعاوني للأمن مع أنه في صميم المجموعة الشاملة من التزامات ومبادئ المنظمة.

وتختلف المنظمة في عام ٢٠١٥ عما كانت عليه قبل عامين فحسب. فما تزال الأزمة في أوكرانيا والمناطق المحيطة بها تهيمن على الاعتبارات الأمنية في أوروبا، مثلما كانت عليه في عام ٢٠١٤، غير أنها ذات تأثير أكبر بكثير. واليوم، تواجه المنظمة انقسامات مؤسسية حادة إلى جانب المنافسة والمواجهة في سياق من مفاهيم الاستبعاد المتعارضة بصورة متبادلة. ومع ذلك فقد أكدت الأزمة على مواطن القوة والمزايا الدائمة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوصفها المنظمة الأنسب لمعالجة الانقسامات المتزايدة وتيسير الحلول التعاونية.

لقد أثبتت استجابة المنظمة للأزمة الراهنة مرة أخرى على أهميتها بالنسبة للأمن الأوروبي. فقد أثبتت المنظمة قدرتها على المشاركة الجدية في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وإن نشر بعثتين ميدانيتين تابعتين للمنظمة هما – بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا، وبعثة المراقبين في نقطتي التفتيش الروسيتين في غوكوفو ودونيتسك – لمثالان واضحان على قدرة المنظمة على المبادرة باتخاذ الإجراءات الجماعية، حتى في ظل أزمة مثيرة للانقسامات إلى حد كبير كهذه.

وما فتئت المنظمة تواصل العمل على نحو مستمر في البحث عن حل دبلوماسي للأزمة الحالية، في حين ما تزال صربيا تبذل قصارى جهدها الآن لأجل مواصلة تلك الجهود على نحو يتسم بالنزاهة والشفافية. وتتمثل أولويتنا القصوى في حماية الطابع الشامل والتعاوني لعمل المنظمة، فضلا عن منع تصاعد الأزمة إلى مرحلة المواجهة على نطاق أوسع. وتدرك صربيا أن الأمن الأوروبي والمنظمة نفسها يمران بمرحلة حاسمة، وهي ملتزمة تماما بالعمل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بغية استعادة السلام والاستقرار في أوكرانيا. ونحن لا ندخر جهدا في سبيل إعادة بناء الثقة بين الدول المشاركة واستئناف العمل معا نحو تحقيق رؤية مجتمع الأمن الأوروبي – الأطلسي والأوروبي – الآسيوي.

وأود أن أنوه شخصيا بالجهود الدؤوبة للرئاسة السويسرية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠١٤، وبزميلي السويسري الوزير ديديي بوركهالتر، لما قاما به في تيسير العملية السياسية درءا لتصاعد الأزمة. وأود أن أشكر أيضا السفيرة هايدي تاغليافيني، ممثلتي الخاصة لدى أوكرانيا ولدى مجموعة الاتصال الثلاثية، لما أبدته من التزام دؤوب بمساعدة الطرفين على إيجاد مسار نحو السلام. وأشيد أيضا بالعمل الدؤوب لبعثة الرصد الخاصة.

ومنذ تولّي رئاسة المنظمة في بداية هذا العام، هيمنت على برنامج عملي الأزمة السياسية المستمرة وتصاعد العنف في أوكرانيا. فقد أثّرت أعمال العنف المتكررة على عدد متزايد من السكان في شرق أوكرانيا. وبفعل موجات المدنيين الذين طردوا من منازلهم وشرعوا في البحث عن أماكن أكثر أمنا، فقد بلغ العدد الإجمالي لهؤلاء المشردين ما يربو على مليون شخص، في حين قتل ما يزيد على ٥ ٠٠٠ شخص وأصيب ما يربو على ١٢ ٠٠٠ آخرين. وعليه، فقد حان الوقت لإحلال السلام. وتشكّل حزمة التدابير المعلنة في مينسك في ١٢ شباط/فبراير أفضل خريطة طريق متاحة لاستعادة الهدوء إلى الجزء الشرقي من البلد. ونأمل أن تسود الإرادة السياسية التي أبدتها الدول الموقّعة على حزمة مينسك كي نكفل إسكات المدافع والتخفيف من المعاناة الإنسانية.

ولا ريب أن أوكرانيا تمر بمرحلة حاسمة. والمطلوب هو التقيد التام بوقف إطلاق النار كي يصبح ممكنا تنفيذ العناصر الأخرى من حزمة التدابير تلك، وخصوصا سحب الأسلحة والمعدات الثقيلة. وإن بعثة الرصد الخاصة التابعة للمنظمة لعلى استعداد وعزم تامين للاضطلاع بدورها في تيسير رصد تلك الأنشطة الأساسية والإشراف عليها بالتنسيق الوثيق مع مجموعة الاتصال الثلاثية. وفي حين لا يزال التركيز الحالي ينصبُّ على تنفيذ الجوانب العسكرية من اتفاق مينسك الثاني، وهو أمر مفهوم، إلا أنه ينبغي ألا نغفل العناصر غير العسكرية لتلك الترتيبات، من قبيل الحاجة الماسة إلى استعادة الروابط الاجتماعية والاقتصادية، وإجراء الانتخابات المحلية وتنفيذ الإصلاحات الدستورية.

وإذ أنتقل إلى الحالة الإنسانية، أود أن أؤكد على أهمية التنسيق والتعاون بين منظمة الأمن والتعاون ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي حين أن بعثة الرصد لا تمثل وجودا إنسانيا، غير أنها في وضع جيد – بالنظر إلى العدد الكبير من المراقبين في منطقة النزاع – يمكّنها من المساعدة على تحديد الاحتياجات الإنسانية العاجلة. ونرحب بالتعاون الوثيق بين منظمة الأمن والأمم المتحدة في الميدان بشأن المسائل الإنسانية وحماية حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالحدود، أود التشديد على الأهمية المستمرة لبعثة مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في نقطتي التفتيش الروسيتين في غوكوفو ودونيتسك. وعلى الرغم من ضيق نطاق عملياتها، فإنها لا تزال تمثل الوجود الدولي الميداني الوحيد على الحدود الروسية – الأوكرانية. وستواصل بعثة الرصد الخاصة التابعة للمنظمة تسيير الدوريات إلى المواقع المعنية على جانب الحدود الأوكرانية، غير أن زيادة أنشطة الرصد على الحدود تعتمد على الحالة الأمنية في الميدان. ويحدوني أمل صادق في أن نتمكن خلال الأسابيع والأشهر القليلة المقبلة من الاستفادة من التدابير المتفق عليها مؤخرا في مينسك كي نتمكن من إعادة السلام إلى شرق أوكرانيا. وستواصل الرئاسة الصربية بذل قصارى جهدها للمساعدة في بلوغ ذلك الهدف.

ويجب ألا نتغاضى عن الأثر الضار للأزمة في أوكرانيا وفي المنطقة المحيطة بها على برنامج عمل المنظمة بوجه عام، ولا سيما النزاعات التي طال أمدها في مولدوفا وجنوب القوقاز. وإذ نواصل الاستعداد للاحتفال بالذكرى الأربعين لإصدار

وثيقة هلسنكي الختامية هذا العام، فإنه يتعين علينا إيجاد السبل لإعادة بناء الثقة واستئناف المشاركة في الجهود المشتركة لتعزيز الأمن في جميع أنحاء منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويجب أن نضع نصب أعيننا العمل على إنشاء منظور استراتيجي للأمن الأوروبي على نطاق أوسع. ويجب علينا أن ندافع عن القيم والمبادئ المكرسة في وثيقة هلسنكي الختامية، والوثائق الهامة الأخرى للمنظمة. وإنني على اعتقاد راسخ بأن المنظمة تضطلع بدور حاسم في الهيكل الأمني الأوروبي عموما، بوصفها منتدى شاملا للحوار وبناء الثقة وسد الفجوة المتزايدة بين الشرق والغرب وذلك ما تضمّنه شعار الرئاسة الصربية للمنظمة – ''إعادة بناء الثقة من أجل برنامج إيجابي للمستقبل'' – ولن ندخر جهدا في تحقيق ذلك الهدف.

في هذا الصدد، أرحب بإنشاء فريق الشخصيات البارزة المعني بالأمن الأوروبي بوصفه مشروعاً مشتركاً، والذي بدأ في كانون الأول/ديسمبر في الاجتماع السنوي للمجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في بازل. وإنني على ثقة بأن الفريق ينطوي على إمكانات توليد أفكار مبتكرة يمكن أن تساعدنا على استعادة روح هلسنكي وإنني أتطلع قدماً إلى توصياته بشأن كيفية الاستعاضة عن ثقافة المواجهة الحالية بأخرى تقوم على التعاون والعمل المشترك.

وتحتل معالجة الصراعات التي طال أمدها مكانة عالية في جدول أعمال صربيا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويجب على جميع الأطراف أن تضاعف جهودها ضمن الصيغ المتفق عليها للابتعاد عن الوضع القائم وإظهار المزيد من الإرادة السياسية لإحراز تقدم نحو إيجاد تسوية سلمية. ونعتقد أن اتخاذ خطوات صغيرة ولكنها ملموسة سيساعد على تحسين الثقة بين الأطراف ويمكن أن يمهد الطريق إلى معالجة المشاكل بفعالية.

ويساورني القلق بوجه خاص بشأن التطورات الأخيرة المتعلقة بناغورني – كاراباخ. وكانت الاجتماعات الثلاثة التي عقدت في العام الماضي بين رئيسي أرمينيا وأذربيجان علامة مشجعة على تجدد الرغبة في الحوار. ومع ذلك، لاحظنا منذ ذلك الحين تدهوراً حاداً في الحالة على أرض الواقع وتباطأت العملية السياسية. وتواصل رئاسة صربيا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا دعم الجهود التي يبذلها الرؤساء المشاركون لمجموعة مينسك بتيسير الاجتماعات الرفيعة المستوى واستكشاف كل السبل، بالاشتراك مع الأطراف، التي يمكن أن تؤدي إلى تسوية تأخرت كثيراً. واجتمعتُ في ميونيخ في وقت سابق من هذا الشهر مع الرؤساء المشاركين وممثلي الشخصي لمناقشة اتخاذ المزيد من الخطوات لتخفيف حدة التوتر في المنطقة. وناقشت في تلك المناسبة أيضاً الحالة مع وزيري خارجية أرمينيا وأذربيجان. وسأواصل العمل مع القادة في المنطقة عندما سأزورهم في الأشهر القليلة القادمة.

تواصل رئاسة صربيا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا دعم التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في المشاركة في رئاسة مباحثات جنيف الدولية. ويساعدنا التيسير المشترك مع الاتحاد الأوروبي للآلية المشتركة لمنع الحوادث ومواجهتها على ضمان سلامة وأمن الأشخاص الذين يعيشون على مقربة من خط الحدود الإدارية في أوسيتيا الجنوبية. وتواصل منظمة الأمن والتعاون دعم الاستئناف السريع لاجتماعات آلية غالي لمنع الحوادث ومواجهتها. وسنُبقي على جدول الأعمال إمكانية أن يكون هناك شكل من أشكال الوجود للمنظمة في جورجيا لتحسين دعمنا لكل من آلية منع الحوادث ومواجهتها ومناقشات جنيف.

ومن المؤسف أن عملية ''٥+٢'' لتسوية الصراع الترانسدنيستري توقفت في الأشهر الأخيرة. وأعتزم محاولة إعادة تنشيط هذه العملية. وقام ممثلي الخاص مؤخراً بزيارة

كيشيناو وتيراسبول لذلك الغرض على وجه التحديد. كما أن من المأمول أن يسهم إنشاء الحكومة الجديدة في مولدوفا في هذا السياق. إن استعادة الإيقاع العادي لاجتماعات ٥+٢ الرسمية خلال السنة هي الخطوة الأولى. والمطلوب الآن هو الإرادة السياسية للمضي إلى الأمام وتحقيق تقدم ملموس. ومن شأن ذلك أن يفيد السكان على كلا جانبي نهر دنسيتر/ نيسترو.

قبل بضع سنوات، كان غرب البلقان تمزقه صراعات ذات طبيعة مشابهة. ولكن يسود في الوقت الراهن التعاون ويجري حل المشاكل بالوسائل السلمية. وقررنا أن ندرج في رئاستنا، على سبيل الأولوية، تعزيز التعاون في منطقة غرب البلقان، والتي تمثل دليلا ساطعا على أن العقبات على طريق السلام، بصرف النظر عن علوّها أو ترسخها، يمكن التغلب عليها بالحنكة السياسية وحسن النية.

وتؤكد أنشطة المنظمة في أوكرانيا وفي المناطق المتضررة من الصراعات التي طال أمدها الدور الأساسي للمنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن في منطقة كل منها، على النحو المتوخى في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وستواصل رئاسة صربيا متابعة الجهود التي بدأت تحت الرئاسة السويسرية للاستمرار في تفعيل دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوصفها من الترتيبات الإقليمية المنصوص عليها في الفصل الثامن. وتقف المنظمة على أهبة الاستعداد لإتاحة خبراتها أمام الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام. ويقوم أعضاء الفريق بزيارة فيينا في هذه الأثناء بينما نحن نتكلّم. وسيلتقون بالمحاورين ذوي الصلة من منظمة الأمن والتعاون، بمن فيهم ممثلو الدول المشاركة.

وتقدّم أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمكافحة الإرهاب مثالاً آخر على المساهمة الكبيرة التي يمكن للمنظمات الإقليمية التي تعمل بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة أن تقدّمها لدعم الجهود التي تقودها الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب. وما برحت الأحداث الأخيرة تؤكد على ضرورة أن يظل المجتمع الدولي يقظاً وأن يوحد قواه في التصدي لهذه الظاهرة المقلقة جداً. ويسرني أن أبرز التعاون الوثيق بين منظمة الأمن والتعاون وجميع كيانات الأمم المتحدة تقريبا المشاركة في فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. وثمة فوائد جمة لهذا النوع من التعاون. ونحن مصممون على الاستفادة القصوى من جميع فرص التعاون في المستقبل.

وكما نعلم، تتشاطر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مع الأمم المتحدة مصالح مشتركة في أنحاء كثيرة من منطقة المنظمة. وستمكننا زيادة التعاون من تحقيق أكبر قدر ممكن من التآزر على الصعد العالمية والإقليمية والمحلية. وفي نفس الوقت، سنستخدم الموارد المتاحة بمزيد من الفعالية ونستفيد من القدرات في الميدان، مثل العمليات الميدانية لمنظمة الأمن والتعاون. وفي المجلس الوزاري المنعقد في بازل في عام ٢٠١٤، التزمت الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون بالتصدي لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، فضلاً عن التصدي لقيام الجماعات الإرهابية باختطاف أشخاص وأخذ رهائن طلباً للفدية. ويدعم كلا الإعلانين الوزاريين قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولا تضطلع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور هام في مكافحة الإرهاب وحسب ولكنها، وبفضل نهجها الشامل إزاء الأمن، تساعد أيضاً على منع الانقسامات داخل المجتمعات وتعزيز التسامح وعدم التمييز. وستولي رئاستنا اهتماماً خاصاً لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وكذلك للتطرف العنيف والراديكالية اللذين يفضيان إلى الإرهاب، ولا سيما تغذية نزعة التطرّف لدى الشباب. وسنعقد مؤتمراً لخبراء مكافحة الإرهاب على نطاق المنظمة بشأن هذه المسألة في فيينا في ٣٠

حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه. إن منظمة الأمن والتعاون في وضع جيد للعمل، من خلال الدول المشاركة فيها وعملياتها الميدانية، في سبيل تعزيز النهج المجتمعية من أجل مكافحة التطرف العنيف، بما في ذلك عن طريق إشراك الشباب والنساء والمجتمع المدني. ونحن أيضاً نتحاور بشأن هذه المسألة مع شركائنا للتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط وفي آسيا.

إن الشراكة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أمر بالغ الأهمية في التصدي للتحديات الأمنية الأوروبية – الأطلسية وفي المنطقة الأوروبية – الآسيوية. وتشارك منظمة الأمن والتعاون في الحوار السياسي والتنسيق وتبادل المعلومات مع الأمم المتحدة بشأن القضايا المواضيعية والإقليمية على مستوى السياسيين والخبراء على حد سواء. وتعمل جميع هياكل المنظمة مع مجموعة واسعة من كيانات الأمم المتحدة لتعزيز الأمن بجميع الأبعاد الثلاثة في كل أرجاء منطقة منظمة الأمن والتعاون وفي المناطق المجاورة. ونقدر كثيراً هذا التعاون الوثيق. ونحن تواقون إلى جعله عمليا أكثر وموجهاً نحو تحقيق النتائج من خلال تحسين المحادثات بين الموظفين والتبادل المحدد الأهداف لهم والتنفيذ الواقعي للإطار المؤسسي القائم.

وتلتزم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أيضاً بإيجاد أوجه تآزر جديدة مع الأمم المتحدة في المناطق الرئيسية ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك شرق أوروبا وجنوب شرق أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى وأفغانستان، إضافة إلى جنوب البحر الأبيض المتوسط. إن العمليات الميدانية لكل من منظمة الأمن والتعاون والأمم المتحدة هي أصول ثمينة، وينبغي استغلال إمكانات التعاون بينهما إلى أقصى حد ممكن. وتحرص منظمة الأمن والتعاون على تكثيف الشراكة مع الأمم المتحدة. ويحدوني الأمل في أن نتمكّن من تحويل الأفكار الخلاقة للتعاون إلى مبادرات ناجحة.

أشكر أعضاء المجلس على حسن اهتمامهم وإنني على استعداد للرد على أي أسئلة قد يطرحونها.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد داتشيتش على إحاطته الإعلامية.

أُعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسعدنا أن نرحب في مجلس الأمن بالسيد إيفيكا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية صربيا، بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ونشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة.

دأب الاتحاد الروسي على مناصرة وتحسين وتطوير التعاون بين الأمم المتحدة والآليات الإقليمية ودون الإقليمية استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة، وأولاً وقبل كل شيء، استنادا إلى الفصل الثامن منه. على هذا الأساس ينبغي أن يرتكز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فالتعاون بين المنظمتين متسق ومتعدد الأطراف في طابعه. ويشمل جميع الأبعاد الأمنية، بما في ذلك القضايا المتعددة الأبعاد. ينبغي أن يكون دور منظمة الأمن والتعاون مكملا لدور الأمم المتحدة في تناول القضايا العالمية ومساعدا لها في تنفيذ مسؤوليتها الإقليمية في إطار الولاية المسندة إلى آليات منظمة الأمن والتعاون التي تم الاتفاق عليها على الصعيد العالمي.

إن روسيا مستعدة للتعاون البناء مع الرئاسة الصربية الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وندعم نهج السياسة الذي اعتمدته والرامي إلى استعادة الثقة ووضع خطة إيجابية وتطلعية. نحن مقتنعون بأن الرئاسة الصربية سوف تقود المنظمة بطريقة نزيهة تراعي مصالح جميع الدول المشاركة، وبوسعها أن نتوقع دعمنا في هذا المسعى. ونرى أن هناك حاجة لجعل عمل المنظمة هذا العام منصبا على مواصلة الحوار السياسي

في إطار عملية هلسنكي +٤٠، التي ما برحنا ندعمها منذ البداية بهدف إيجاد مسار لتخليص الأمن الأوروبي من الأزمة، والمساعدة في تسوية التراع في أوكرانيا من خلال مشاركة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجموعة الاتصال الثلاثية ودعم أعمال بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوكرانيا. ثمة حاجة أيضا لوضع علامة بصورة ملائمة على شعار منظمة الأمن والتعاون تدل على الذكرى السبعين لنهاية الحرب العالمية الثانية.

لقد أدرجنا أيضا في جدول الأعمال وفي الوقت المناسب جداً موضوع مكافحة الإرهاب والإتجار بالمخدرات. وفي هذا السياق، نرى أن من المهم تنظيم مؤتمر لمنظمة الأمن والتعاون بشأن التهديد الذي يمثله المقاتلون الأجانب ليكون وسيلة لمكافحة انتشار الأيديولوجية المتطرفة والإرهابية، ومنع حدوث تطرف في المناخ الاجتماعي والسياسي، ومكافحة مخاطر المخدرات النابعة من أفغانستان.

إن الحالة الراهنة تقتضي تنظيم حدث بشأن حماية المسيحيين. في هذا السياق، تم في عام ٢٠١٤ تنظيم اجتماعين حول كراهية الإسلام ومعاداة السامية. سيكون من المفيد عقد حلقة دراسية بشأن تحليل مقارن لمنهجيات المنظمة ومراقبة الانتخابات في أوروبا ورابطة الدول المستقلة والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، بما في ذلك إجراء تقييم للاضطلاع بحملات انتخابية وتوسيع نطاق التحليل الشامل للتشريعات الانتخابية في منظمة الأمن والتعاون الذي نفذه مكتب منظمة الأمن والتعاون للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في عام ٢٠١٣، بناء على مبادرة من روسيا وبيلاروس.

أظهر التراع الأوكراني أن منظمة الأمن والتعاون لا تزال لازمة في منطقة عموم أوروبا. لكي تتمكن المنظمة من تحقيق كامل إمكاناتها، يجب عليها أن تتحرك نحو رفض المواجهة والعودة إلى المناقشة بطريقة بناءة. بذلك فقط سوف نكون قادرين على حل المشاكل الشاملة المتراكمة.

تتيح الذكرى الأربعين لإنشاء منظمة الأمن والتعاون هذا العام فرصة جيدة للتصدي لمسألة تحديث نظام الأمن الأوروبي. وثمة ضرورة لإعادة تأكيد المبادئ الأساسية لوثيقة هلسنكي النهائية وأحكام ميثاق الأمن الأوروبي من أجل اتخاذ الخطوات اللازمة المفضية إلى تنفيذ مبدأ عدم تجزئة الأمن وتنفيذ الدول لالتزاماتها وليس تعزيز أمنها على حساب أمن الآخرين. ونتوقع من منظمة الأمن والتعاون أن تستأنف مناقشة مسألة إقامة حيز سياسي – عسكري – إنساني – اقتصادي واحد يمتد من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ، ويشمل مسألة إدماج عمليات التكامل المسماة بعمليات إدماج التكامل.

أود أن أتطرق بشكل منفصل إلى أهمية استئناف مناقشة موضوعية بشأن إصلاح منظمة الأمن والتعاون. تؤيد روسيا فكرة إنشاء فريق يتألف من الشخصيات البارزة أو الحكيمة في منظمة الأمن والتعاون للنظر في المسائل المتعلقة بالأمن الأوروبي وأرسلنا أحد خبرائنا السياسيين البارزين للمشاركة فيه. ونتوقع من المساهمة الفكرية للفريق أن تعطي زخما لاستئناف مناقشة واسعة حول القضايا الرئيسية للأمن في أوروبا.

بشكل عام، نرحب بالجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في المساعدة على حسم التراع في أوكرانيا. لقد تمكنا في مجموعة الاتصال، بمشاركة الممثلة الخاصة للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوكرانيا، السيدة هايدي تاليافيني، من تحقيق نتائج إيجابية. ونحن راضون عن اعتماد حزمة من التدابير في ١٢ شباط/فبراير، وهي تدابير تتعلق بتنفيذ اتفاقات مينسك والقرار ٢٠٢٢ (٢٠١٥) الذي يدعمه ذلك الاعتماد. من المهم الآن أن تعمل جميع أطراف التراع على تحقيق تنفيذ تدابير تلك الحزمة. لقد بدأ بالفعل العمل في منظمة الأمن

والتعاون في أوروبا لتحديد الطرائق واتخاذ خطوات محددة بشأن المساعدة في التنفيذ.

نرحب بالدور النشط الذي تضطلع به بعثة الرصد الخاصة التي ستركز مجالاتها ذات الأولوية على رصد وقف إطلاق النار وسحب الأسلحة الثقيلة والمساعدة في الحوار والتحقيق في انتهاكات القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ونتابع بدقة تقارير البعثة التي ينبغي أن تكون في منأى عن الرقابة. إن ما هو غير مقبول لدينا حالات الضغط التي تمارس على المراقبين. يجب أن يكون الأمن الموفر لهم راسخ ولا يتزعزع. وتؤدي بعثة الرصد الخاصة دوراً رئيسيا في رصد الامتثال لاتفاقات مينسك الموقعة في ١٢ شباط/فبراير. وأعمال التحقق الحيادية التي تقوم بها بعثة الرصد الخاصة يجب نشرها بصورة متساوية في جميع أرجاء الإقليم الذي يشمل مناطق وقف إطلاق النار، وسحب الأسلحة الثقيلة بموجب اتفاق ١٢ شباط/فبراير. ونتوقع من البعثة مواصلة إبلاغنا بصورة كاملة في تقاريرها عن الحالة في جميع أنحاء الإقليم. وفي هذا الصدد، ستؤدي البعثة دوراً هاما في التنسيق بصورة وثيقة مع جميع الأشخاص المسؤولين والكيانات في كييف ودونتسك ولوغانسك.

ومع ذلك، ينبغي عدم تقليص الاهتمام الذي توليه بعثة الرصد الخاصة للمناطق الأخرى في أوكرانيا بالإضافة إلى الجنوب الشرقي منها. وندعم بعثة الرصد الخاصة بالموارد المالية والبشرية، ونحبذ توسيع نطاق قدراتها. ونواصل البحث عن متخصصين للعمل في بعثة الرصد الخاصة بناء على احتياجاتها المتزايدة.

بصورة إجمالية، نحن راضون عن عمل مراقبي منظمة الأمن والتعاون عند نقاط عبور الحدود الروسية – الأوكرانية في دونيتسك ولوغانسك. أنهم يلاحظون الحالة الحقيقية للاجئين، على الرغم من الادعاءات الخيالية لتأكيد عدم نشر أي قوات عسكرية روسية. أننا لا نرى حاجة للمقترحات الرامية إلى توسيع ولاية بعثة المراقبة على طول قطاع دونتسك – لوغانسك في منطقة الحدود الأوكرانية الروسية بأسرها لأن تلك المقترحات لا تتماشى مع إعلان برلين الصادر في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٤ الذي توصل إليه وزراء خارجية فرنسا وألمانيا وأوكرانيا، وتم نشر مراقبي منظمة الأمن والتعاون لتنفيذه. فيما يتعلق بهذه المسألة، لا بد من التوصل إلى اتفاق مع الانفصاليين كونهم من أطراف النزاع.

نلاحظ أن مكتب منظمة الأمن والتعاون على استعداد لمراقبة الانتخابات في دونباس حالما تتم تسوية جميع الجوانب المتفق عليها والمتعلقة بتنظيمها وتنفيذها وفقا لحزمة التدابير المؤرخة ١٢ شباط/فبراير. ستقرر الانتخابات إلى حد كبير كل العملية السياسية المتعلقة بالتسوية. وسيقتضي الأمر الأخذ في الحسبان العدد الكبير من الأفراد الذين أجبروا على مغادرة منطقة الصراع ووجدوا أنفسهم الآن في مناطق أخرى من أوكرانيا وخارجها.

السيد غونثاليث دي ليناريس بالو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أقدر أيما تقدير الإحاطة الإعلامية التي قدمها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والنائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية صربيا، السيد إيفيكا داتشيتش.

تقر إسبانيا بأهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الأمنية الإقليمية، وتعتقد أنه، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، مطلوب من هذا التعاون المساهمة بشكل ملحوظ في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، نعتقد أن هناك مجالا واسعا للتحرك نحو التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تعزيز الأمن الجماعي في منطقة منظمة الأمن والتعاون، وبصورة

خاصة في الوقت الراهن، المساهمة في التوصل إلى حل للنزاع في أوكرانيا، وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية للسكان.

إن التزام إسبانيا بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يعود منذ تأسيس المنظمة. فقد شاركنا في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ووقعنا على وثيقة هلسنكي الختامية التي نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الأربعين لاعتمادها. وقمنا مؤخرا، كما يعلم أعضاء المجلس بترؤس المنظمة في عام ٢٠٠٧. وأؤكد للسيد إيفيكا داتشيتش أن بوسعه أن يعول على دعم إسبانيا في تناوله لأولوياته، والكثير منها أيضا أولوياتنا في إطار عمل منظمة الأمن والتعاون التي يترأسها.

أولاً، نؤيد الجهود التي تضطلع بها منظمة الأمن والتعاون والرئيس الحالي لها بغية المساهمة في إيجاد حل للأزمة في أوكرانيا. تدرك إسبانيا حجم العمل الهائل الذي يواجهه الآن الرئيس الحالي نتيجة للدور الواضح المنوط به لمعالجة الأزمة الأمنية الحالية، واعتقد أنها أهم مسألة في منطقة منظمة الأمن والتعاون منذ نهاية الحرب الباردة.

إن إسبانيا مقتنعة بأن اتفاق مينسك الذي أبرم في ١٢ شباط/فبراير، وأيده مجلس الأمن، ويتضمن دورا هاما لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يشكل فرصة للمضي قدما من أجل التوصل إلى حل سلمي للصراع فيما يخص سيادة أوكرانيا ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وأود أن أشكر فرنسا وألمانيا مرة أخرى على مبادرتهما، التي نؤيدها بقوة.

إننا نؤيد أيضا العمل المفيد الذي قامت به بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي ستواصل إسبانيا الإسهام فيه بالموارد البشرية والمالية. ونحن نعتقد بأنه يجب أن تتوفر للبعثة الموارد التي تحتاجها في جميع الأوقات. ونقدر أيضا للغاية العمل الممتاز الذي قامت به السفيرة هايدي تاليافيني، الممثلة الخاصة للرئيس الحالي لفريق الاتصال الثلاثي. وعلاوة على ذلك، نرحب بالأهمية التي سيوليها الرئيس الحالي لمواصلة الجهود لحل الصراعات الطويلة الأمد في إطار الصيغ المتفق عليها في كل حالة. ونحن نعتقد أن رؤيته المتعلقة بتفضيل الخطوات الصغيرة التي تبني الثقة بين الأطراف هي مرحلة أولى أساسية قبل الشروع في معالجة المسائل الجوهرية.

إن مكافحة الإرهاب، التي اعتبرها الرئيس الحالي للمنظمة إحدى أولوياته، هي مجال آخر يمكن للمنظمة أن تعول فيه على تعاوننا النشط. ونحن ندرك الأهمية المتزايدة للتهديدات عبر الوطنية، مثل تهديدات الفضاء الإلكتروني والجريمة المنظمة، مع تشعباتها في الاتجار بالمخدرات وتداعياتها على الأمن ومراقبة الحدود. ونقول الشيء ذاته، فيما يتعلق بالمخاطر الناجمة عن انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفيما يخص كل تلك المجالات سيحظى الرئيس الحالي بدعم بلدي ومعارفه.

فيما يخص استراتيجيات مكافحة الإرهاب، من الضروري أن نولي اهتماما خاصا لأسباب التطرف العنيف ومنع وقوعه. لقد بادرت إسبانيا، جنبا إلى جنب مع تركيا، إلى تأسيس تحالف الحضارات، الذي هو أداة حاسمة لتعزيز الحوار في الوقت الذي نواجه فيه التعصب والتطرف. وتشارك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بنشاط في مجموعة أصدقاء التحالف. ويجب علينا تقديم الدعم السياسي للتحالف، بل وتزويده أيضا بالوسائل التي تتيح له العمل بفعالية.

لدى إسبانيا أيضا تقليد طويل في مجال الوساطة وتعزيز الحوار. ونرحب بإطار الشراكة الخاص بالوساطة بين المنظمة والأمم المتحدة. ونود أن نقدم تجربتنا للرئيس الحالي للمنظمة ومبادراتنا الأخيرة في ذلك المجال، لا سيما فيما يتعلق بمبادرتنا الخاصة بالوساطة في البحر الأبيض المتوسط، التي أطلقناها مع المغرب.

وفيما يتعلق بالبعدين السياسي والعسكري، تؤمن اسبانيا بأن تدابير تعزيز الثقة والأمن على حد سواء هي عنصر أساسي فيما يتعلق بالأمن العسكري في منطقة المنظمة. إن الصراع في

أوكرانيا قد أكد بوضوح أن الشفافية العسكرية بين الدول المشاركة في مراقبة الأسلحة، هي مسألة ذات أهمية خاصة في إطار الأمن الأوروبي.

وأود أن أختتم كلمتي مؤكدا أن حجم الأزمة في أوكرانيا لا ينبغي أن يجعلنا نغفل مسألة أن العديد من التهديدات التي تطال أمن منطقة المنظمة، مصدرها البحر الأبيض المتوسط. وتلتزم إسبانيا بتعزيز إقامة علاقات مثمرة وإرساء الحوار مع شركائها في التعاون في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. تتيح هذه المنطقة عددا كبيرا من الفرص، لكن أيضا قدرا كبيرا من التحديات.

السيد جوسيس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بالوزير تاديتش في مجلس الأمن بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك شكره على إحاطته الإعلامية.

نصت وثيقة هلسنكي الختامية، منذ أربعين عاما، على المبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات من فانكوفر إلى فلاديفوستوك: عدم استخدام القوة، وعدم التعدي على سيادة الدول الأخرى، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ونحن نحتفل بالذكرى السبعين لميثاق الأمم المتحدة والذكرى الأربعين لوثيقة هلسنكي الختامية، يجب علينا أن نلزم أنفسنا من جديد بالأسس الدستورية للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

لقد تعرضت أسس هذه المنظمة نفسها لضرر بالغ، فقد انتهك ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية جراء العدوان الروسي العسكري على أوكرانيا واحتلالها للقرم. ولم يكد الحبر على القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) يجف، عندما قصف مقاتلون يدعمهم ويتحكم فيهم الاتحاد الروسي مدن دبلتسيف وغورليفكا وبرفميسك. يلزم القرار جميع الأطراف، بما في ذلك الاتحاد الروسي، بتنفيذ التزاماتها المترتبة عليها بموجب اتفاق مينسك.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تقوم بدور رئيسي. فلديها ولاية لتسهيل تنفيذ جميع اتفاقات مينسك. ويكمن التحدي في الحرمان من الوصول. ويجب السماح لبعثة الرصد الخاصة التابعة للمنظمة، بتنفيذ مهام الرصد والتحقق. ويشكل الحرمان من الوصول الذي يقوم به المقاتلون الموالون للاتحاد الروسي، انتهاكا للقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥).

وسيشكل الرصد الفعال للحدود الروسية الأوكرانية خطوة حاسمة أخرى، ولكن الاتحاد الروسي يحول حتى الآن دون ذلك، من أجل مواصلة الحرب في شرق أوكرانيا. وفي هذا الصدد، أتساءل، ما إذا كان الرئيس الحالي للمنظمة، سيتناول بالتفصيل إمكانية التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من أجل المراقبة والرصد الكاملين للحدود الأوكرانية الروسية، التي تراقب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منها ٨٠ مترا فقط.

ظلت النزاعات التي طال أمدها في أوروبا محتدمة لفترة طويلة للغاية. ويبعث الاتجاه العنيف في ناغورنو كاراباخ على القلق. وهناك حاجة واضحة للمشاركة على أرفع المستويات السياسية، حتى لا تخرج الحالة عن السيطرة. ويقوم الاتحاد الروسي باستخدام كل الوسائل لعرقلة عملية انضمام مولدوفا. وقد تم أخذ محادثات بلدان ٥+٢ رهينة منطقة ترانسدنيستريا الانفصالية وقادتها السياسيين، من خلال ربطها باتفاقات ٥+٢. ويكاد ما يسمى بالاتفاقيات المبرمة بين الاتحاد الروسي والمناطق الجورجية في أبخازيا وتسخينفالي يكون ضما مقنعا، وخرقا لمبادئ القانون الدولي والتزامات الاتحاد الروسي التي تعهد بها الرئيس ميدفيديف في عام ٢٠٠٨. وفي هذا الصدد، فإننا نتساءل ما إذا كان الرئيس الحالي للمنظمة، يعتزم الرد

على أحدث ضم للأراضي الجورجية، عندما وقع الاتحاد الروسي وتسخينفالي ما يسمى اتفاق التكامل؟

وينبغي أيضا أن ينظر إلى تأجيج الصراعات التي طال أمدها في تلك الزاوية من العالم في سياق تفكيك النظام الأوروبي لتحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة والأمن. إن ليتوانيا تدعو إلى التنفيذ الكامل للالتزامات القائمة وتحديثها، وخاصة وثيقة فيينا. لقد حققت المنظمة بالفعل بعض التقدم الملموس في جهودها الرامية لاستكمال العمليات الدولية الرامية إلى تعزيز الشفافية في الفضاء الإلكتروني. وقد اتخذت تدابير بناء ثقة للحد من مخاطر التزاعات الناجمة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتسهم المنظمة أيضا في المناقشات، من خلال تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة.

إننا نثني على تركيز الرئيس الحالي على تنفيذ إعلان بازل بشأن مكافحة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وعلى الخطف وأخذ الرهائن من أجل الحصول على فدية. والتنسيق الجيد بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي أمر ضروري، ونحن نؤيده.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة عشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن دور المرأة في السلام والأمن. ومن أجل ضمان إدراج تجارب منطقة المنظمة في الدراسة التي طلبت الأمم المتحدة إعدادها، ستعقد ليتوانيا اجتماعا إقليميا بشأن المرأة والسلام والأمن في فيلنيوس.

إن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان مهددة في أجزاء من منطقة المنظمة. وينبغي لمؤسسات المنظمة، جنبا إلى جنب مع مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، أن تأخذ موقفا استباقيا فيما يخص التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في القرم الذي جرى ضمه بشكل غير قانوني، وكذلك في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة في شرق أوكرانيا.

ويتعين منح الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون ومجلس أوروبا حق الوصول غير المقيد إلى كامل أراضي أوكرانيا، بما في ذلك القرم، في ظروف من الأمن والسلامة.

وتسلط الدعاية التي تقوم بها وسائل الإعلام المملوكة للدولة التي تحرض على الكراهية والقومية العدوانية، الضوء على الحاجة لتعزيز التسامح وعدم التمييز، ووضع الحريات الأساسية، وخاصة حرية التعبير وحرية وسائل الإعلام، على رأس جدول أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ونتطلع إلى استمرار التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة سعيا إلى إيجاد حل دائم للأمن الأوروبي.

السيد أولغوين سيغاروا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم لهذه الجلسة لمعالجة مسألة التعاون بين الأمم المتحدة والهيئات والترتيبات الإقليمية. كما نشكر السيد إيفيكا داتشيتش، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على إحاطته الإعلامية.

ونحن نحتفل بمضي ٤٠ عاما على صدور الوثيقة هلسنكي الختامية، من المستصوب أن نفكر في إسهام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كفالة السلم والأمن الدوليين. وترى شيلي أنه لا بد من اتخاذ إجراء جماعي لمواجهة التهديدات التقليدية والناشئةالتي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان، وينبغي تعزيزه بالتعاون فيما بين الهيئات والترتيبات الإقليمية. وهكذا يفهم بلدي الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وبالأمس، قام المجلس باستحضار التاريخ وأعاد تأكيد الالتزام بمقاصد ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة (انظر S/PV.7389). وقد شدد وفد بلدي على وجوب استخدام كامل قوة تلك المبادىء الثابتة في توجيه العلاقات فيما بين الدول. وبتلك القيم والقواعد تستنير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أيضا في عملها لتسوية الحالات التي تشكل حاليا

تهديدا خطيرا على الاستقرار الإقليمي والأمن العالمي، بما في ذلك النزاعات التي طال أمدها. ونشدد على وجوب احترام السلامة الإقليمية للدول وسيادتها.

وفي خضم التفكير في عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإن شيلي تؤكد على تعزيز التنمية الشاملة بغية إعادة تأهيل المجتمعات الممزقة - وهي فكرة تتعلق أيضا بمنع نشوب النزاعات وبناء السلام وحفظ السلام، وتتطابق مع نموذج إنمائي يدافع عن الاستقرار السياسي، والحوكمة الديمقراطية والتماسك الاجتماعي. وفي ذلك السياق، نؤكد مجددا على أن تعميم المنظور الجنساني مسألة حاسمة.

لقد أسهمت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تسوية النزاعات وتحقيق الاستقرار في أوروبا، وهي تعمل على بناء الثقة في إطار خطة إيجابية للمستقبل. ونعتقد أن المنظمة ساعدت دولها الأعضاء في الأوقات العصيبة، بما في ذلك في الحالات التي أثرت على الاستقرار والأمن الإقليميين والسلام العالمي. وفي ذلك السياق، فإننا نشدد على دعم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان من خلال آلياتها وعملياتها في الميدان، من أجل قضايا مدرجة على جدول أعمال المجلس وقضايا غير مدرجة فيه.

وقد أوضح الوزير داتشيتش في إحاطته الإعلامية أن التحدي الرئيسي الذي ستواجهه المنظمة هو صون إرث الحوار والحلول التوفيقية، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وتعزيز تدابير بناء الثقة، وتنفيذ مفاهيم التضامن والمسؤولية والتعاون، التي ميزت المنظمة. وما زالت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا محفلا لا غنى عنه للحوار وآلية لتحقيق الاستقرار - لا سيما بالنظر إلى التحديات التي تواجه المنطقة اليوم.

وفي الختام، إن شيلي تتشاطر المبادىء والقيم والأهداف التي تتبعها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتعززها، لأننا نعتبر أنه لا بد للآليات والهيئات الإقليمية أن تعزز الإجراءات العالمية الفعالة من خلال كفالة تهيئة الظروف المواتية لإحلال السلام والأمن الدائمين وتحقيق التفاهم فيما بين المجتمعات والشعوب.

السيدة شفالغر (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): نشيد بالسيد إيفيكا داتشيتش، بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على جهوده لتوسيع نطاق أنشطة المنظمة في تعزيز الاستقرار والأمن الإقليميين. ونحن نقر بأن ذلك دور صعب.

تضطلع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، باعتبارها منظمة إقليمية، بمهام هامة تشمل كامل نطاق ولاية مجلس الأمن - من الإنذار المبكر إلى منع نشوب النزاعات، وإدارة النزاعات وتسوية النزاعات ومعالجة أسبابها الأصلية. ونؤيد تأييدا قويا التعاون بين مجلس الأمن ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ليس في الأزمات المباشرة فحسب بل في كامل نطاق مسائل السلم والأمن التي تعالجها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وعلى نحو خاص، نحيي وندعم دعما قويا مشاركة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الحالة في أوكرانيا وجهودها من أجل إيجاد حل سلمي. ويجب علينا نحن أعضاء المجلس، أن نواصل الاضطلاع بدورنا، بما في ذلك من خلال ممارسة الضغط على الأطراف لتمتثل لما تم التعهد به من التزامات في مينسك، وتقوم فورا باحترام وقف إطلاق وسحب الأسلحة الثقيلة.

وباتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) بالإجماع، يكون قد وجه رسالة قوية مفادها أنه يساند منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بينما تقوم بأنشطتها في أوكرانيا، لا سيما رصد وقف إطلال النار والتحقق منه. ومن غير المقبول أن الإنفصاليين لم يكفلوا لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المرور المأمون والآمن إلى بعض المناطق، بما

فيها ديبالتسيف. فبدون ضمانات السلامة، لايمكن أن تقوم بعملها.

ونناشد جميع الأطراف في النزاع أن تكفل لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إمكانية الوصول بصورة آمنة وبدون عراقيل، على النحو المنصوص عليه بموجب مجموعة تدابير تنفيذ اتفاقات مينسك. ويجب احترام تلك الأحكام. وإننا ندعو رسويا مجددا إلى استخدام ما لديها من نفوذ على الجماعات الانفصالية للامتثال لما تم الاتفاق عليه.

وعلاوة على ذلك، وفي ظل انعدام تقارير الأمين العام الصادر بها تكليف من الميدان، فإن بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي أكفأ جهة لإعداد التقارير عن تنفيذ وقف إطلاق النار، وهي مصدر هام للمعلومات لتمكين المجلس من إبقاء الحالة قيد نظره على النحو المناسب.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أرحب بحضور السيد إيفيكا داتشيتش، وزير الشؤون الخارجية في صربيا، واشكره على إحاطته الإعلامية. وأهنئ بلده على توليه الرئاسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠١٥.

قبل عام تحديدا، قمنا تناولنا الحالة في أوكرانيا لأول مرة في مجلس الأمن (انظر S/PV.7117). وقد تطلبت الأزمة التي بدأت هناك من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الاضطلاع بدورها الكامل، لأنها كانت في موضع فريد يُمَكِّنُها من معالجة شواغل جميع الأطراف المعنية. وفي ظل تلك الظروف، تمكنت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من الوفاء بكامل مسؤوليتها من خلال نشر بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والانضمام إلى اتفاقات مينسك، التي وقعت عليها الممثلة الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هايدي تاغليافيني.

وأمام حالة أمنية وإنسانية ما زالت خطيرة، فإننا نتحمل مسؤولية جماعية عن بذل قصارى جهدنا لإسكات دوي الأسلحة والتوصل إلى اتفاق. وكان ذلك هو هدف النهج الذي اختارته المستشارة الألمانية ورئيس الجمهورية الفرنسية قبل بضعة أسابيع. وفي الأسبوع الماضي، باتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، يكون قد أيد اتفاقات مينسك، نازلاً بكامل ثقله وسلطته دعما للالتزامات التي تعهدت الأطراف بها. ويجب على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تواصل الاضطلاع بكامل دورها من خلال كفالة تنفيذ اتفاقات مينسك بحسن نية، وهي الاتفاقات التي أصبحت الآن جزءا من قرار من قرارات المجلس.

وبالأمس، توصلت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالوثيقة التي اتفق عليها الأوكرانيون والانفصاليون، والتي تكشف التفاصيل المتعلقة بسحب الأسلحة الثقيلة. والاتفاق خطوة أولى إيجابية من حيث تنفيذ ذلك العنصر من عناصر اتفاقات مينسك. ويجب أن تُنَفَّذ فورا بمشاركة كاملة لبعثة الرصد الخاصة التابعة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا، التي سيتعين عليها مراقبة سحب الأسلحة الثقيلة والتحقق منه ورصده. ولا يمكن حصر دورها في إجراء دوريات مشتركة على طول خط التماس، على نحو ما طلبته لجنة مراقبة وقف إطلاق النار، وفقا لمعلومات مستقاة من الأطراف.

وفي اجتماع عقد بصيغة نورماندي هذا الصباح في باريس، طلب وزراء خارجية أوكرانيا وروسيا وألمانيا وفرنسا – وهم أربعة وزراء من الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا – تعزيز بعثة الرصد التابعة للمنظمة، فضلا عن توسيع نطاق ولايتها عن طريق إمدادها بالمزيد من الموظفين والمعدات والتمويل. وينبغي بطبيعة الحال، أن تتمكن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من الاعتماد على الدعم

الذي تقدمه لها الأمم المتحدة في هذه المهمة. وفي نهاية المطاف، فإن الأمم المتحدة هي التي تملك الخبرة اللازمة والقدرات المعترف بها في هذا الصدد. وقد توفرت القنوات بالفعل لكي تتمكن كلتا المنظمتين من تقديم الدعم المتبادل. ونحن على استعداد لمساعدة كلتا المنظمتين في استكشاف السبل الكفيلة بتحسين ذلك التعاون. ويوفر الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الصيغة المثلى لذلك الحوار الذي استخدمه المجلس بطريقة ناجحة في ظروف أخرى.

وبالإضافة إلى أوكرانيا، يشمل التعاون بين منظمة الأمن والتعاون والأمم المتحدة مجالا واسعا للعمل والعديد من الحالات – من آسيا الوسطى والبوسنة، إلى جورجيا وكوسوفو – وهي مجالات أثبتت فيها منظمة الأمن والتعاون والأمم المتحدة القدرة على العمل معا في انسجام. ويستند ذلك التكامل في المقام الأول على أساس مفهوم متعدد الأبعاد للأمن حسبما تراه منظمة الأمن والتعاون. ومن خلال بعثاتها الميدانية، توجد المنظمة ميدانيا في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى. وكثيرا ما تعمل أيضا إلى جانب الأمم المتحدة في العديد من المناطق.

وفي البلقان، مكّنت المنظمة، بالتعاون الكامل مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، الناخبين في كوسوفو من المشاركة السلمية في الانتخابات التي عقدت في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، نؤيد الأولوية التي أولتها صربيا لإدارة المياه، وهي مسألة محورية في منطقة تضررت من الفيضانات. وستتناول المنظمة هذه المسألة أثناء انعقاد منتدى معني بالمسائل الاقتصادية والبيئية.

وتعمل المنظمة في القوقاز بهدف تعزيز الحوار وبناء الثقة. وتلتزم فرنسا بشكل خاص – بصفتها الرئيس المشارك لمجموعة مينسك إلى جانب الولايات المتحدة والاتحاد الروسي – بمساعدة أرمينيا وأذربيجان على إيجاد حل سلمي للتراع في ناغورني – كاراباخ، وهي على استعداد تام لتقديم تلك المساعدة. ونحيط علما بالتزام الرئيس الصربي الحالي بالإسهام في تلك المهمة عن طريق تعزيز الحوار بين الطرفين.

وفيما يتعلق بجورجيا، قدمت فرنسا دعمها لمحادثات جنيف التي اضطلعت فيها منظمة الأمن والتعاون بدور هام للغاية، إلى جانب الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. ونؤكد مجددا تأييدنا للسلامة الإقليمية لجورجيا، ونرفض اتفاقات المصالحة الموقّعة مع المنطقتين الانفصاليتين وهما أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. ونهيب بالطرفين عدم تقويض صيغة الحوار القائم، سواء كان ذلك عن طريق اتخاذ المزيد من الإجراءات، أو عن طريق الخطابة الاستفزازية. ونرحب أيضا باستعداد الرئاسة الحالية للحكومة الصربية للشروع مجددا في مناقشة وجود المنظمة في الميدان، والذي ما زال يتعين تحديد تنظيمه المؤسسي.

وإذ نأخذ بجميع تلك المسائل في الاعتبار، فإننا نرحب بعزم صربيا على الاستغلال الكامل لقدرات البعثات الميدانية للمنظمة لكي تكفل تقديم المساعدة بطريقة تلبي احتياجات البلد المضيف، على أن يتم ذلك بطريقة ملائمة للبيئة وفعالة من حيث التكلفة.

ثانيا، يسهم التفكير في الجوانب السياسية – العسكرية في إطار المنظمة، في تحسين الأمن بوجه عام، والذي لا يزال المجلس يشكّل حجر الزاوية فيه. ونرحب بالتزام الرئاسة الصربية الحالية التي خلفت الرئاسة السويسرية، بتحديث وثيقة فيينا لعام ٢٠١١ بشأن تدابير بناء الثقة وتوطيد الأمن. وفي الوقت ذاته، نرحب بعزمها على تحديث مدونة قواعد السلوك في المنظمة بشأن الجوانب السياسية – العسكرية، وهي أساسية لضمان مراقبة القوات المسلحة وقوات الأمن بصورة ديمقراطية.

ونلاحظ مع الارتياح استعداد الرئاسة الصربية لمواصلة المناقشات بشأن مسألتي الإصلاح وإدارة النظم الأمنية اللتين يجري تقييمهما في الأمم المتحدة أيضا. وبالمثل، فإننا ننتظر بفارغ الصبر الأحداث التي نظمتها الرئاسة الصربية فيما يتعلق بمكافحة التهديدات عبر الوطنية، وهو موضوع كان قيد النظر في المجلس أيضا.

ويتزامن النظر في مستقبل منظمة الأمن والتعاون، فضلا عن الحوار بينها والأمم المتحدة هذا العام، مع مناسبة هامة هي الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لإبرام اتفاقات هلسنكي. وتؤيد فرنسا تماما الحوار الذي أطلق في الاجتماع الوزاري المعقود في دبلن بشأن المستقبل السياسي للمنظمة في إطار عملية هلسنكي + مجموعة الـ ٤٠ دولة المعنية بالأمن الأوروبي. وتؤيد فرنسا تحليل الرئاسة الصربية المتعلق بضرورة تعزيز الجهود المبذولة في مجالات سيادة القانون، وحرية التعبير، وحرية وسائط الإعلام، وحماية الأقليات القومية، وجميع المسائل التي ما فتئت الدول المشاركة في المنظمة تعمل عليها على مدى ٤٠ عاما.

وتغطي أنشطة المنظمة منطقة شاسعة تمتد من فانكوفر إلى فلاديفوستوك، وهي منطقة تسودها القيم المشتركة،وتتسم بفهم يقوم على أساس الترابط الوثيق بين الأمن الأوروبي – الأطلسي وأمن المنطقة الأوروبية الآسيوية وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. وتندرج جميع هذه القيم أيضا في صميم الأمم المتحدة. وأود أن أكرر تمنياتنا لصربيا بالنجاح خلال فترة ولايتها، وأؤكد لها دعم فرنسا.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة): أشكر نائب رئيس الوزراء داتشيتش على إحاطته الإعلامية بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومثلما ذكر، فإن رئاسته قد تزامنت مع أسوأ أزمة يشهدها الأمن الأوروبي منذ نهاية الحرب الباردة. وعليه، أود أن أركز ملاحظاتي على أوكرانيا ودور منظمة الأمن والتعاون في تلك الأزمة.

لقد كان العمل الذي اضطلعت به بعثة الرصد التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوكرانيا خلال الأشهر القليلة الماضية، بقيادة السفير أباكان، قيّما للغاية فيما يتعلق بإلقاء بعض الضوء على التحديات التي تواجه السلام والأمن التي لا تزال قائمة في شرق أوكرانيا. وأثني على عمل المنظمة، وأعرب عن تأييدنا الكامل للبعثة، وللسيدة هايدي تاغليافيني، الممثلة الخاصة للرئيس الحالي للمنظمة في أوكرانيا. ونرى أنه ينبغي أن يعزز دورها كثيرا.

وفي الأسبوع الماضي، اتخذ المجلس القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، الذي يؤيد مجموعة من التدابير اللازمة لتنفيذ اتفاق مينسك، ويشدد على أهمية الوقف الشامل لإطلاق النار في شرق أوكرانيا. مع ذلك، ومنذ الأيام التالية لتوقيع الاتفاق في مينسك في ١٢ شباط/فبراير، لاحظت بعثة الرصد الخاصة التابعة للمنظمة استمرار الانتهاكات لوقف إطلاق النار، الأمر الذي يهدد بزيادة زعزعة الاستقرار في شرق أوكرانيا وتقويض اتفاقات مينسك برمتها.

لقد دعا اتفاق مينسك إلى بدء وقف إطلاق النار في ١٥ شباط/فبراير، وإلى أن يبدأ سحب الأسلحة الثقيلة في ١٦ شباط/فبراير. لكن وبعد ٤٠ دقيقة فقط من بدء نفاذ وقف إطلاق النار انهار ذلك الإجراء بسبب الهجوم الذي شنه الانفصاليون المدعومون من قبل روسيا على ديبالتسيف. وفي ١٩ شباط/فبراير، انسحبت القوات الأوكرانية من المدينة. وخلّف ذلك الهجوم العشرات من الجنود الأوكرانيين القتلى أو الجرحى. ويبيّن استمرار وجود المعدات العسكرية الروسية، بما في ذلك قاذفات الصواريخ من طراز أوراغان، والدبابات من طراز T –٧٢ في المنطقة المحيطة بديبالتسيف أن التزام روسيا بسحب التشكيلات العسكرية الأجنبية، وهو عنصر

أساسي في اتفاق مينسك، قد تم تجاهله. وأبلغت منظمة الأمن والتعاون ما يفيد عن استمرار عبور القوافل للحدود الدولية، وأن القصف ما زال مستمرا في منطقتي دونتسك ولوهانسك، في انتهاك واضح لوقف إطلاق النار.

غير أن هناك بعض النقاط الإيجابية. ونرحب في ذلك الصدد، بتبادل عدد من السجناء خلال عطلة نهاية هذا الأسبوع بين القوات المسلحة الأوكرانية والانفصاليين المدعومين من قبل روسيا. ومع ذلك، لا يزال الكثيرون محتجزين، بمن في ذلك ذلك الطيارة الأوكرانية ناديا سافشنكو. ومن الواضح أن ذلك لا يزال غير كاف.

ونرحب بالجهود التي تبذلها بعثة الرصد التابعة للمنظمة بهدف الوفاء بولايتها في ظروف بالغة الصعوبة. وقد شعرنا بالقلق الشديد إزاء التقارير الواردة عن التصرفات العدوانية للانفصاليين حيال البعثة في ٢٢ شباط/فبراير، حين هدد قائد انفصالي عند نقطة تفتيش في مقاطعة كيفسكي الواقعة في مدينة دونيتسك بقتل المراقبين. وفي اليوم نفسه، تم التشويش عمدا على إحدى المركبات الجوية غير المأهولة التابعة للبعثة أثناء محاولة مراقبة الامتثال لمجموعة اتفاقات مينسك في المنطقة المحيطة بمطار دونتسك. وتلك العراقيل والتهديدات التي تتعرض لها البعثة غير مقبولة. ويؤيد المجلس تأييدا تاما العمل الذي تضطلع به بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون، وينبغي أن ندين جميعا وبشدة أعمال الانفصاليين الرامية إلى عرقلة مهام مراقبيها.

لقد شهد المجلس ذلك النمط من السلوك من قبل. ونشير إلى الكيفية التي قوض بها الانفصاليون بطريقة منهجية وخبيثة اتفاق مينسك المبرم في أيلول/سبتمبر. ونشير إلى كيفية تجاهل خط التماس وإعادة رسمه مرة أخرى بعد أن استحوذ الانفصاليون على ٥٥٠ كيلومترا مربعا إضافيا من الأراضي الأوكرانية. ونذكر أيضا كيف امتد النزاع إلى إلى ماريوبول وفولنوفاخا من جراء القصف العشوائي للمدنيين. وبصفتها من الدول الموقّعة على اتفاقات مينسك، فإنه يتعين على روسيا أن تكفل احترام القوات الانفصالية لاتفاق وقف إطلاق النار، ويجب أن تفي بالتزامها المتعلق بالانسحاب الكامل للأسلحة الثقيلة التي وفرتها لتلك القوات، فضلا عن انسحاب تشكيلاتها العسكرية من إقليم أوكرانيا.

كما يمكن للنفوذ الروسي أن يساعد في التعجيل بالتبادل الكامل للأسرى وفي ضمان معاملة أي جنود محتجزين حاليا معاملة إنسانية. ويمكن أن يسمح أيضا لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا بمواصلة عملها الهام في رصد وقف إطلاق النار وغيره من أحكام اتفاقات مينسك. ولكننا حتى الآن لم نشهد سوى القليل من الأدلة على استعداد موسكو للمشاركة بصورة بناءة. فقد رفضت روسيا السماح بتوسيع نطاق عمل البعثة لتتمكن من الرصد الكامل للحدود الدولية، تاركةً مئات الكيلومترات من الحدود مفتوحة أمام تدفق الأسلحة والجنود. وتواصل منع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان والمفوض السامي للأقليات الوطنية، من الوصول إلى القرم.

وبعد مضي عام تقريبا على الضم غير الشرعي للقرم، فإننا نواجه أزمة اتسع نطاقها إلى ما وراء البحر الأسود وأصبحت الآن تهدد أمن المنطقة ومصداقية مجلس الأمن. وقد اعتدنا على هذا النمط من السلوك الروسي في جورجيا ومولدوفا – الاتفاقات يتم التوصل إليها، وعمليات وقف إطلاق النار يتم ترتيبها، والمكاسب الإقليمية يتم توطيدها. وفي أوكرانيا، تم انتهاك هذه الاتفاقات بصورة منهجية في غضون أيام؛ فعاد العنف من جديد، وبدأ الضغط من أجل السيطرة على المزيد من الأراضي مرة أخرى. وبغض النظر عن التكاليف البشرية

المروعة، فقد أثرت هذه الإجراءات تأثيرا عميقا على العلاقات الدولية أيضا.

وليس من مصلحة أي أحد العودة إلى عصر تصبح فيه الاتفاقات المبرمة بين القادة لا قيمة لها. ولقد أنشئت منظمات مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة على أساس مبادئ الحوار واحترام السلام والاستقرار. و بذلت الرئاسة الصربية جهودا طيبة لتعزيز احترام مبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالرغم من الجهود المستمرة التي تبذلها بعض الدول لتقويضها. ويجب أن يتبع مجلس الأمن هذا المثال ويضمن أن يقابل حدوث المزيد من الانتهاكات لاتفاقيات مينسك والمزيد من الانتقاص من المبادئ التي يتشاركها المجلس عواقب واضحة. وسوف نعمل مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي على كفالة أن تظل الجزاءات قائمة إلى أن تبرهن روسيا على وجود التزام واضح بتلك المبادئ الأساسية.

السيدة ألانغ (تشاد) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أتوجه بالشكر إلى السيد إيفتكا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في جمهورية صربيا والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على إحاطته الإعلامية، وأتمنى له كل النجاح في مهمته الجديدة.

لقد شهدت نهاية الحرب الباردة ظهور نظام عالمي جديد أصبح فيه صون السلم والأمن الدوليين أكثر تعقيدا. وفي عالم متعدد الأقطاب، وبالرغم من القدرة والرؤية العالميتين، يتزايد ما تتطلبه الأمم المتحدة من تعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل تحقيق أهداف السلام والاستقرار العالميين. وتحقيقا لهذه الغاية، حددت أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة إطار التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وخاصة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تقوم بدور أساسي في صون السلم والأمن في أوروبا.

وفي هذا الصدد، نهنئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على ما بذلته من جهود الوساطة والتقييم والتحقق للتقليل إلى أدنى حد من آثار الأزمة في أوكرانيا وفي كل أنحاء المنطقة. وقد أُجري ذلك العمل في ظروف صعبة جدا، مثل تعرض موظفي المنظمة للتهديدات والاختطاف. وأمام تصاعد القتال عقب اتخاذ القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، في ١٧ شباط/فبراير، الذي يدعم مجموعة التدابير الرامية إلى تنفيذ مذكرة وبروتوكول مينسك للتوصل إلى تسوية سلمية للتراع في أوكرانيا، تشجع تشاد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على زيادة جهودها الرامية إلى تحقيق وقف إطلاق النار ووقف الأعمال القتالية وقفا تاما وكذلك تنفيذ الاتفاقات المذكورة أعلاه.

وتشعر تشاد بالقلق إزاء الحالة الخطيرة للغاية السائدة في شرق أوكرانيا، حيث لا يزال السكان المدنيون يجدون أنفسهم وسط تبادل إطلاق النار بين مختلف المقاتلين. ونحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس، ونؤكد من جديد أن الحل الوحيد للأزمة هو الحل السياسي مع احترام استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

وفي نطاق موضوع أوكرانيا ذاته، فإننا نثني على بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لما تقدمه من دعم عندما يتعلق الأمر بحادث تحطم طائرة رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17، بنشر خبراء في موقع التحطم للتمكين من انتشال الجثث والتحقيق في أسباب الحادث على الرغم من الصعوبات التي واجهتها في منطقة التراع.

وبعيدا عن موضوع أوكرانيا، نرحب بالدور الذي اضطلعت به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بإجراء حوار وطني، وبناء السلام، وسيادة القانون، واستعادة روابط الثقة في المنطقة. فقد أثرت التراعات والأزمات التي وقعت في أوروبا خلال تسعينيات القرن الماضي تأثيرا عميقا على الشعوب والمجتمعات المحلية في البلقان وأدت إلى

تقسيمها. ويشكل تعزيز روابط الثقة شرطا مسبقا أساسيا لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نشجع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على مواصلة عملها في شمال كوسوفو، بشأن الحالة بين أرمينيا وأذربيجان، وعلى استئناف المفاوضات في إطار عمليات تسوية النزاعات ٥+٢ فيما يتعلق بمسألة ''ترانسنيستريا''.

وفي مجال المساعدة الإنسانية، نهنئ أيضا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على ما قدمته من مساعدة إلى البوسنة والهرسك، وصربيا وكرواتيا في أيار/مايو٢٠١٤ أثناء الفيضانات الرهيبة التي خلفت مئات الآلاف من الأشخاص بدون مأوى أو عمل. وعلى الرغم من فعالية العمل الذي تقوم به المنظمة، فإن ذلك العمل كثيرا ما يواجه تهديدات معقدة ومتنوعة. وترحب تشاد بأنه من بين أولويات الرئاسة الصربية موضوع الهجمات والتهديدات الإرهابية، التي كانت لها آثار قاسية على عدد من البلدان في المنطقة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتصاعد التطرف العنيف وتطرف النزاعات.

أما في أفريقيا، فإن استراتيجية منطقة الساحل من أجل مكافحة الإرهاب فهي استراتيجية ترمي إلى التوصل إلى نهج شامل، حيث تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، ولا سيما التي تستهدف الشباب. وفي هذا الصدد، نرحب بالرغبة التي أبانت عنها المنظمة والجهود التي تبذلها لمساعدة الشباب في مجال تعزيز فرص حصولهم على العمل، ومشاركتهم في الحياة السياسية، وإشراكهم في عمليات اتخاذ القرار من أجل مكافحة تجنيدهم من قبل الشبكات والتنظيمات الإرهابية.

و الهجمات على وسائط الإعلام تذكرنا وتواصل إظهار الحاجة إلى الحفاظ على حرية التعبير وحماية الصحفيين وتعزيزها، مثل تعزيز مبادئ المساواة بين الجنسين، وحقوق الأقليات، والتسامح، وعدم التمييز. ونرحب بأخذ التهديدات في الحسبان من قبيل الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار بالبشر، والهجرة غير القانونية، فضلا عن قضايا مكافحة الفساد، وإدارة المياه، ومنع الكوارث الطبيعية، حيث إنها مواضيع شاملة لعدة قطاعات ومتكررة في عدد من المناطق في العالم، ولا سيما في أفريقيا. ونشجع المنظمة على توسيع نطاق تعاونها ليشمل التعاون مع منظمات إقليمية أخرى، ولا سيما في تبادل خبراتها مع الاتحاد الأفريقي.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن جميع الإنجازات والتوقعات التي ذكرتها تعني أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حليف رئيسي للأمم المتحدة. فالسعي إلى إحلال السلام وتحقيق الاستقرار يتطلب معرفة الحالة في الميدان ومعرفة الأسباب الجذرية للنزاعات.و خبرة المنظمة وشرعيتها، في عام الذكرى السنوية الأربعين لوثيقة هلسنكي الختامية، تدعم الأساس الذي يقوم عليه هذا العمل الجماعي لصالح السلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية):

أود أن أبدأ بتهنئة معالي السيد داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في جمهورية صربيا، لتوليه منصب الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام ٢٠١٥. وإننا ممتنون بالفعل لإحاطته الإعلامية اليوم عن أولويات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تحت رئاسته. ونشيد بسلفه، السيد ديديي بوركهالتر، ممثل سويسرا، الذي ترأس المنظمة في عام ٢٠١٤ بأولويات واضحة للنهوض بالمنظمة.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عنصر أساسي في الهيكل الأمني في أوروبا. وتتضح أهميتها لبناء علاقات قوية وتعاونية بوجه عام بين دولها الأعضاء من الإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها قبل هنيهة. وتحقق المنظمة تقدما ملحوظا بوصفها منظمة إقليمية، وتتعاون بشكل وثيق مع الأمم المتحدة

في منع نشوب التراعات وإدارتها وحلها وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وترحب نيجيريا بالأولوية العليا التي يوليها الرئيس الحالي للاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الطرفين سعيا إلى التوصل لتسوية سلمية للأزمة في أوكرانيا. ونرى أن عملية تنفيذ الاتفاق الحالي لوقف إطلاق النار بموجب اتفاقات مينسك يمكن تعزيزها من خلال خبرة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وما تقدمه من دعم. ولذلك، نشجع جميع الأطراف على التعاون مع بعثة الرصد التابعة للمنظمة في أوكرانيا. وتود نيجيريا أن تشهد منح أولوية للوساطة والحوار والتعاون في البحث عن حل دائم للأزمة في أوكرانيا.

وتشيد نيجيريا بمنظمة الأمن والتعاون على الجهود التي تبذلها في تقديم المساعدة إلى أذربيجان وأرمينيا من أجل إيجاد حل سلمي لتراعي ناغورني كاراباخ وأوسيتيا الجنوبية. كما نشيد بالدعم الذي تقدمه المنظمة للحوار بين بلغراد وبريشتينا والذي يُجرى بقيادة الاتحاد الأوروبي. ونحث المنظمة على تكثيف الجهود في حدود قدراتها لمساعدة الأمم المتحدة في وضع حد للتراعات المسلحة في المنطقة.

وتؤيد نيجيريا عمل المنظمة في منع الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية. فالطابع المتغير للإرهاب وحقيقة أنه أكثر انتشارا – بوجود جماعات تعتزم الاستفادة من مواطن الضعف الاجتماعية والاقتصادية وفي مجال الحكم – قد دفعا مجلس الأمن والأمم المتحدة إلى التسليم بأن مكافحة التطرف العنيف أمر أساسي لمنع انتشار الإرهاب. ونهج الخفارة المجتمعية الذي تتبعه منظمة الأمن والتعاون نهج حيوي لتحقيق هذه الغاية. ونحيط علما على نحو إيجابي بنتائج حلقة العمل التي استمرت يومين تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، والتي عقدت في فيينا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ وركزت على تعزيز النهج القائم على مراعاة الاعتبارات الجنسانية وحقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب. وتؤيد نيجيريا تأييدا قويا أي استراتيجية تمكن المرأة من الإسهام في الجهود الرامية إلى مكافحة التطرف العنيف والراديكالية. ونلتزم التزاما راسخا بحماية حقوق الإنسان والحريات المدنية في سياق مكافحة الإرهاب.

وأخيرا، تثني نيجيريا على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لنهجها المتعدد الأبعاد لتحقيق الأمن، والذي يدعم قدرتها على التكيف ويسمح لها بأن تقدم إسهامات كبيرة في السلام والأمن والتقدم في أوروبا.

السيد عميش (الأردن): بداية، أود الترحيب بمعالي السيد ايفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا، وأتقدم إليه بالتهنئة على تولي صربيا الرئاسة الدورية لمنظمة الأمن والتعاون في أوربا للعام الحالي. ونحن على ثقة بأن علاقات صربيا الجيدة والفاعلة، خاصة مع الدول المعنية بالتراعات الواقعة ضمن اختصاص منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ستمكنكم عن طريق رئاستكم للمنظمة من تطوير طرق التواصل بين الفرقاء والعمل على توفير الظروف المواتية لحل تلك التراعات بمنهج تعاوني شمولي.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تتمتع بعضوية فريدة من نوعها، تؤهلها للاضطلاع بدور حيوي ورئيسي، خاصة فيما يتعلق بالتراعات ضمن نطاق الدول الأوروبية وآسيا الوسطى، من خلال جهودها المنصبة على إيجاد حل للتراعات بغض النظر عن طبيعة التراع، سواء كانت داخلية أو ذات صبغة إقليمية. وقد ساهمت المنظمة منذ إنشائها في إيجاد حلول وعملت على التخفيف من حدة العديد من التراعات. ولولا الجهود المشتركة بين المنظمة وأطراف من المجتمع الدولي لتفاقمت هذه التراعات في حدتها وديمومتها.

من منطلق أهداف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والغاية التي أنشئت من أجلها، يدعم الأردن جميع أشكال

التعاون بين المنظمة والأمم المتحدة، وفقا لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، تحقيقا لمقاصد الميثاق، خاصة في جعل عالمنا الملتهب اليوم عالما أكثر أمنا وأمانا وتوازنا ويتسع للجميع دون تمييز أو إقصاء.

ويدعم الأردن دور المنظمة أيضا، خصوصا بالحفاظ على القنوات الدبلوماسية بين الأطراف المتنازعة لتكون منبرا يمكن للفرقاء من خلاله التواصل فيما بينهم. وبهذا الخصوص، نتطلع لإحراز تقدم في الجهود المبذولة لحل النزاع القائم بين أذربيجان وأرمينيا، وبمساع حميدة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لما لها من دور قيادي في التعامل مع هذا النزاع عبر مجموعة مينسك عن طريق إيجاد حل سلمي له؛ حل يحترم وحدة وسيادة الأراضي الآذرية المعترف بها دوليا وينهي معاناة اللاجئين جراء هذا النزاع، وأن يكون مبنيا على القرارات المتعددة ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

كما نشيد بدور المنظمة الإيجابي تجاه الأزمة الأوكرانية منذ بدايتها، خاصة فيما يتعلق بتيسير التواصل والحوار بين أصحاب المصلحة وجهودها المنصبة على إيجاد تدابير ملموسة على أرض الواقع من أجل تهدئة الأوضاع تمهيدا لإيجاد حل سلمي مستدام للأزمة.

إن تعزيز مجالات حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية للبلدان الخارجة من النزاعات أمر أساسي في عملية بناء سلام مستدام لتلك المجتمعات، إذ لا يمكننا أن نغفل دور المنظمة في هذه المجالات الذي يضاف إلى جهودها ومبادراتها العديدة في التعامل مع الأزمات وإنهاء التوتر، خاصة في مناطق جنوب القوقاز وأفغانستان، وصولا إلى منطقة البلقان التي نأمل أن تشهد تحت الرئاسة الحالية تطورا لعلاقات حسن الجوار.

وكما هو معلوم، فإن موضوع الأمن بمعناه الأوسع هو على رأس أولويات واهتمامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وتحديدا عند إجرائها لمناقشاتها الدورية. ومن أبرز التهديدات الأمنية المشتركة للجميع في وقتنا الحالي هي التهديدات الناجمة عن الإرهاب والكيانات الإرهابية التي تهدد الأمن والسلم الدوليين. وفي هذا الصدد، يدعو الأردن إلى تكثيف التعاون المشترك مع المنظمات المعنية، بما فيها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وعلى نطاق دولي موحد في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب من خلال منهج شمولي فعال قادر على التصدي لهذه الآفة وتخليص عالمنا منها.

ختاما، أود التأكيد على أن الأردن، كعضو فاعل في الأمم المتحدة وبصفته شريكا متوسطيا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لم يدخر جهدا في العمل نحو تطوير سبل التعاون بين المنظمتين ودعمها في جميع المجالات، خاصة المتعلقة بحقوق الإنسان ونزع السلاح والبيئة والتصدي لتبعات الكوارث الطبيعية.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نرحب بمعالي السيد ايفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا، في جلسة مجلس الأمن هذه وأن نشكره على إحاطته الإعلامية التي بين فيها أولويات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تحت رئاسته. ونتمنى لصربيا عظيم النجاح في النهوض بهذه المسؤوليات.

إن التعاون مع الترتيبات الإقليمية يعزز جهود الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين ومنع نشوب النزاعات واستعادة الاستقرار في حالات ما بعد النزاع. ويوفر الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة الإطار المناسب لتعزيز زيادة مشاركة الترتيبات الإقليمية في المسائل المتصلة بالأمن والسلام الدوليين تحت سلطة مجلس الأمن.

بعد أربعين عاماً على إبرام وثيقة هلسنكي الختامية، وهي اتفاق هام لتحقيق استقرار التعايش السلمي وسط أجواء الحرب الباردة، نشيد بالدور الهام الذي تضطلع به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتعزيز الأمن والتعاون في الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات، وإدارة الأزمات وإعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع، مما يثبت أن المنظمة تواصل القيام بدور رئيسي بصفتها شريكاً موثوقاً به للأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين في المنطقة الأوروبية – الأطلسية والمنطقة الأوروبية – الآسيوية.

تشيد أنغولا أيضاً بالدور الهام الذي تضطلع به المنظمة في دعم العمليات الانتقالية في مرحلة ما بعد النزاع، بما في ذلك تعزيز الحوار بين طوائف كوسوفو، ومجموعة واسعة من الإصلاحات في بلدان غرب البلقان، والجهود المتواصلة التي يبذلها الرئيسان المشاركان في رئاسة فريق مينسك التابع للمنظمة في مساعدة أذربيجان وأرمينيا في إيجاد حل سلمي للنزاع على ناغورنو – كاراباخ. كما نقر بالدور الإيجابي الذي تضطلع به المنظمة في أوكرانيا، ولا سيما دور الممثلة الخاصة للرئيس الحالي للمنظمة السفيرة هايدي تاغليافيني، وبعثة الرصد الخاصة بهدف الحد من التوترات وبالتالي تعزيز السلام والاستقرار والأمن.

ونحن نؤيد الدعوة التي قدمها فريق الاتصال الثلاثي لجميع أطراف النزاع في أوكرانيا من أجل الاحترام الكامل لأمن موظفي بعثة الرصد الخاصة التابعة للمنظمة وكفالة سلامتهم. ونتوقع أن تكون المنظمة قادرة على الإسهام بشكل إيجابي في تنفيذ مجموعة التدابير المتفق عليها في مينسك في ١٢ شباط/فبراير، وأن يتيح وقف إطلاق النار المستمر مواصلة تنفيذ مجموعة التدابير وإحلال السلام في أوكرانيا.

ونرحب بالأولويات التي حددتها صربيا لرئاستها للمنظمة، ونشير إلى الأهمية الخاصة للتعاون الإقليمي والأقاليمي والنهج المتوازن لأبعاد الأمن الثلاثة للمنظمة، وهي السياسي العسكري، والاقتصادي والبيئي، والبشري، بهدف التصدي للنزاعات والأسباب الجذرية للمشاكل المتعلقة بالأمن.

تعلق أنغولا أهمية كبيرة على ولاية المنظمة ونود أن نشجعها على تعزيز التعاون مع المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية في إطار المسؤولية المشتركة عن مكافحة الإرهاب، وأمن الفضاء الإلكتروني، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار بالمخدرات، والاتجار بالبشر، والاتجار بالأسلحة، والمقاتلين الإرهابيين الأجانب، والتطرف العنيف والنزعة الأصولية، وخاصة تغذية نزعة التطرف لدى الشباب.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): يتقدّم وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية بالشكر إليكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. ونود أيضاً أن نشكر الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على إحاطته الإعلامية. ونرحب أيضاً بالسيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا. لقد استعرض في إحاطته الإعلامية أنشطة المنظمة التي يرأسها وأشار إلى أولويات رئاسة بلده. ويود بلدي أيضاً أن يهنّئ صربيا على تولي رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونحن متأكدون من أن قيادتها ستتكلل بالنجاح بهدف حل الصراعات في المنطقة. ويمكنهم أن يعولوا على دعم بلدي الكامل.

تؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية مبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية تمشياً مع القانون الدولي. والمفاوضات المباشرة هي أنسب الوسائل لتحقيق ذلك الهدف. وبالمثل، شددنا في مناسبات مختلفة على أن وساطة المنظمات الإقليمية هي إحدى سبل حل الصراعات عن طريق التفاوض، وبالتالي فإننا نؤيد الجهود التي تبذلها المنظمة. وبموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، يمكننا تعزيز تدابير فعالة يجري

اتخاذها على أرض الواقع من خلال مساهمة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بالنظر إلى المجالات الأمنية الثلاث التي تتناولها، وهي أدوات هامة في التصدي للتحديات الدولية وتعزيز الاستقرار والسلام. وسيبقى ذلك العمل دائماً وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، مع إجراء حوار منتظم في إطار منظومة تنسيق وإجراءات تكاملية من أجل تجنب أي تكرار للجهود في مختلف المجالات.

ونحن ندرك أن المنظمة أدّت دوراً هاماً في تحقيق التقارب بين الشعوب عن طريق الحوار. ويتجسد هذا في أن أعضاءها الـ ٥٧ على الرغم من تنوعهم تمكنوا من التغلب على الخلافات باستخدام نموذج شامل للجميع. وقد تم التوصل إلى توافق آراء مهم في مختلف الحالات التي تطلبت هذا التوافق.

ونرحب بحقيقة أن صربيا ستواصل العمل خلال رئاستها نحو إيجاد تسوية سلمية للأزمات، وتدابير بناء الثقة وتدابير تعزيز التضامن والمساءلة والتعاون. تلك عناصر أساسية في هذه الأوقات وفي حالات من قبيل التراع بين أرمينيا وأذربيجان،حيث توجد قرارات لمجلس الأمن يجب أن تنفّذ في إطار عملية المفاوضات بين الطرفين. ونسلّم أيضاً بالدور الحاسم الذي تضطلع به المنظمة في الصراع في أوكرانيا، والذي اتخذت بصدده مبادرات دبلوماسية. وبشأن الحالة في أوكرانيا، نود أن نعرب مجدداً عن دعمنا لاتفاقات مينسك التي وقعها رؤساء الدول لكل من روسيا أوكرانيا وهولندا وألمانيا باعتبارها الوسيلة الوحيدة للتوصل إلى حل سياسي للتراع. ونشدد على أنه يجب احترام وقف إطلاق النار، ولا ينبغي أن يكون هنالك تصعيد للصراع ويجب أن يكون هناك تركيز، يتجاوز المصالح خارج المنطقة، على التوصل إلى اتفاق واستمرارية الجهود الدبلوماسية من أجل السلام. إننا نرفض خطاب الحرب. ونعتقد أن الفرصة يجب أن تمنح لخيارات الحل السلمي لهذه الأزمة ولعمليةٍ تسمح بتلبية الاحتياجات الإنسانية للمدنيين، وتقديم المساعدة لضحايا الأزمة ومعالجة أسباها الجذرية.

يجب أن نواصل العمل على منع نشوب الصراعات لاستكمال مبادئ المنظمة من خلال نهج متعدد الأبعاد يتناول التحديات الراهنة في النظام الدولي المعقد والمتعدد الأوجه. وفيما يتعلق بالعلاقات بين المنظمة والأمم المتحدة، يؤيد بلدنا العملية التي أُطلقت داخل المنظمة لجعل البعثات أكثر فعالية على أرض الواقع وجعلها تتوافق مع الاحتياجات الخاصة لكل بلد مضيف، وذلك دائماً على أساس ما يلزم من تعاون وثيق مع الأمم المتحدة بصورة عامة وتحديداً مجلس الأمن.

وبالإضافة إلى ذلك، نحن على ثقة بأن المنظمة ستكون قادرة، تحت القيادة الصربية، على القيام بدور هام في التعاون لمكافحة التهديدات عبر الوطنية، والإرهاب الدولي الذي نرفضه بكافة أشكاله، والجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشخاص والهجرة غير القانونية، وكذلك في تعزيز التسامح والحوار بين الثقافات. وسيساعد ذلك أيضاً بشكل فعال على مكافحة كراهية الأجانب والتمييز، وبالتالي ضمان احترام حقوق الأقليات القومية والدينية واللغوية.

وأخيراً، يحدونا الأمل في أن يتسنى تعزيز قنوات الاتصال والتنسيق مع المنظمة لفائدة السلام والأمن الدوليين.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلّم بالإنكليزية): أود أن أرحب بالرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الوزير داتشيتش، في مجلس الأمن وأشكره على إحاطته الإعلامية عن أنشطة المنظمة تحت قيادة صربيا. إن الشراكة بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة ذات أهمية حاسمة، ونرحب بإتاحة الفرصة لنا للاستماع إلى أولويات المنظمة.

لقد أخذت المنظمة على عاتقها مجموعة هامة وبالغة الصعوبة من المسؤوليات في أوكرانيا، ونحن نؤيد بقوة استمرار تركيز الرئيس الحالي على الوساطة لأجل السلام في أوكرانيا وقيامه بدور المراقب النزيه في اتفاقات أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤ وحزمة تنفيذ شباط/فبراير ٢٠١٥ الموقعة في مينسك.

وبطبيعة الحال، فإن انخراط منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتركيزها لا يكفيان وحدهما لتحويل الالتزامات الواردة في العديد من الورقات التي تم التوقيع عليها في مينسك إلى حقائق ملموسة على أرض الواقع، ولكن المنظمة يمكنها، بشكل فريد، أن تسلط الضوء على أولئك الذين يقوضون مسار السلام. ومن ثم، فإنه بالإضافة إلى الهجمات المتكررة على المواقع الأوكرانية الواقعة وراء خط التماس المتفق عليه وتكرار عدم سحب المقاتلين الأجانب والمعدات العسكرية وتكرار عدم سحب الأسلحة الثقيلة، ليس من المستغرب أن يمنع الانفصاليون المدعومون من روسيا أيضا بصورة متكررة وصول مراقبي المنظمة إلى ذات الأماكن التي تعهدوا بضمان الوصول إليها. ولا بد من وضع حد لذلك.

ومن الضروري السماح لمراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالعمل بأمان وإتاحة إمكانية وصولهم بلا قيود إلى جميع المناطق من أجل الرصد الفعال لشروط وقف إطلاق النار والسحب اللاحق للأسلحة الثقيلة والقوات الأجنبية والمرتزقة، وفقا لاتفاقي مينسك والقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٤)، الذي اتخذناه للتو في الأسبوع الماضي.

وبموجب أحكام مذكرة مينسك، يُفترض السماح لمراقبي المنظمة برصد وقف إطلاق النار والتحقق منه ومراقبة المناطق الأمنية في المناطق الحدودية من أوكرانيا والاتحاد الروسي والتحقق منها. وبموجب أحكام بروتوكول مينسك، من المفترض السماح لمراقبي المنظمة برصد وقف إطلاق النار ورصد سحب الأسلحة الثقيلة ورصد انسحاب جميع التشكيلات العسكرية الأجنبية والمعدات العسكرية والمقاتلين والمرتزقة من أراضي أوكرانيا. وبموجب أحكام حزمة مينسك للإجراءات التنفيذية، يُفترض أن يتولى مراقبو المنظمة تيسير سحب الأسلحة الثقيلة ورصد نظام وقف إطلاق النار وسحب الأسلحة الثقيلة والتحقق منهما، وذلك من أول يوم.

غير أنه وبعد ستة أشهر من توقيع مذكرة وبروتوكول مينسك ومرور ما يقرب من أسبوعين على توقيع حزمة مينسك للإجراءات التنفيذية، لم يسمح الانفصاليون بعد لمراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بإمكانية الوصول الكاملة إلى جميع المناطق لرصد وقف إطلاق النار أو سحب الأسلحة الثقيلة والمقاتلين الأجانب أو الأمن على طول الحدود، أو التحقق من أي من ذلك.

وحتى اليوم، وبعد أن جرى في الأسبوع الماضي إنهاء الحصار الوحشي والمميت لمدينة ديبالتسيفو الواقعة على بعد ما بين ٣٠ إلى ٤٠ كيلومترا وراء الخطوط التي حددها اتفاقا مينسك الموقعان في أيلول/سبتمبر، لم يسمح الانفصاليون بعد لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون بإمكانية الوصول دون عوائق ودون عقبات إلى تلك المدينة لرصد الحالة على أرض الواقع. ومن ثم، إذا كنا جادين بشأن تحسين التعاون بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة، فلنبدأ بذلك: لنعترف بأن عمل منظمة الأمن والتعاون أمر بالغ الأهمية لاستمرار وقف إطلاق النار المتفق عليه وأي جهد يرمي إلى وقف التصعيد، حسبما اتفقت عليه جميع الدول المشاركة في المنظمة وعددها ٥٧ دولة، ولنتخذ ما يلزم من إجراءات لضمان تقيد كل الجهات الفاعلة بالتزامها بتوفير إمكانية الوصول دون عوائق للمنظمة في شرق أوكرانيا واحترام جميع الأطراف لحيادية بعثتها ومراقبيها.

وحماية وصولهم أمر مهم لأن تقارير بعثة الرصد الخاصة التابعة للمنظمة في أوكرانيا تمثل مصدرا رئيسيا للحصول

على معلومات محايدة في الوقت المناسب عن الحالة في منطقة دونباس ولا سيما عند وقوع حوادث مثل حادث إسقاط طائرة الرحلة MH-17 وظهور أسلحة وقوات وتدفق الدعم من روسيا إلى داخل أوكرانيا وقصف أهداف مدنية في شرق أوكرانيا.

ونشيد بجهود منظمة الأمن والتعاون حتى الآن ونشجع التفاني المستمر للرئيس الحالي في رصد وقف إطلاق النار وكفالة التقيد بجميع الالتزامات التي تم التعهد بها في مينسك، على الرغم من الظروف الصعبة جدا التي تعمل فيها البعثة. وهو يحظى بكامل دعم الولايات المتحدة، وبعد اتخاذ القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٤)، بتأييد مجلس الأمن في تنفيذ اتفاقي مينسك.

والولايات المتحدة تؤيد بقوة تركيز الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على تعزيز البعثات الميدانية للمنظمة والمؤسسات المستقلة مثل مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان والمفوض السامي للأقليات القومية والممثل المعني بحرية وسائط الإعلام. وتسهم البعثات الميدانية لمنظمة الأمن والتعاون في احترامنا الجماعي لحقوق الإنسان وإضفاء الطابع المؤسسي على سيادة القانون.

ونرحب أيضا باعتماد المجلس الوزاري للمنظمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ لقرارين بشأن التصدي لظاهرة المقاتلين الأجانب ومكافحة الاختطاف طلبا للفدية. وندعم جهود السيد داتشيتش، بصفته الرئيس الحالي، لتشجيع تنفيذ هذين القرارين ولمواصلة عمل البعثات الميدانية التابعة للمنظمة في القوقاز وآسيا الوسطى والبلقان بخصوص مسائل مكافحة الإرهاب، بما في ذلك مكافحة التطرف المقترن بالعنف.

ونرحب بزيادة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لجهودها في مجال التوعية وبناء القدرات، والتي تشجع اتباع نهج متعدد الأبعاد لمكافحة التطرف العنيف، ونشجع التعاون بين أصحاب المصلحة، ولا سيما في مجالات الشباب والمجتمع المدني والقضايا الجنسانية والأنشطة المجتمعية للحفاظ على النظام والنُهج المراعية لحقوق الإنسان في التصدي للإرهاب والتطرف العنيف. كما نشكر الرئيس الحالي على تخطيطه لاستضافة اجتماع قمة إقليمي على مستوى الخبراء في حزيران/يونيه للمتابعة بشأن كل هذه الجهود.

وأخيرا، ولكنها نقطة هامة أيضا، لقد شهدنا في الأشهر الأخيرة ما ينبغي النظر إليه باعتباره مظهرا مثيرا للجزع لمعاداة السامية في أوروبا، من حادثة إطلاق النار على المتحف اليهودي في بروكسل إلى الهجوم المروع المعادي للسامية على متجر كبير لبيع الأطعمة الموافقة للشريعة اليهودية (الكوشر) في باريس وإلى ما حدث مؤخرا من تدنيس واسع النطاق لمقبرة يهودية. ومثلما أن معاداة السامية في أوروبا آخذة في الصعود، يجب أيضا أن يقوى عزمنا على مكافحتها ودحرها. ويجب على أي منظمة تضطلع بدور في صون الأمن والسلام أن تواجه أيضا ذلك النوع من الكراهية الذي يقوضهما معا. ومن المؤكد أن معاداة السامية، كما يبين التاريخ المرة تلو الأخرى، هي من ذلك النوع.

وعلى هذا النحو، فإن من المهم أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تضطلع بالعمل الهام الذي تقوم به للتصدي لمعاداة السامية والتعصب، بما في ذلك إعلانها عن تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة معاداة السامية، والذي اعتُمد في اجتماع بازل الوزاري على سبيل المتابعة للاحتفال في تشرين الثاني/نوفمبر بالذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الذي عقدته المنظمة بشأن معاداة السامية في برلين.

ومع ذلك، وعلى الرغم من كل ما يجري في جميع أنحاء أوروبا، تراجع عدد البلدان الثالثة التي حضرت المؤتمر المعقود في عام ٢٠١٤ بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للدورة الافتتاحية التاريخية. ومن المؤكد أن الاجتماعات والإعلانات لا تكفي وحدها أبدا للقضاء على الكراهية، ولكنها ذات

أهمية لتركيز جهودنا الجماعية وحفز إرادتنا الجماعية ولدفعنا للعمل الجماعي. والولايات المتحدة تحث الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على مواصلة عمله البالغ الأهمية بشأن هذه المسألة، ونشجع الدول المشاركة في المنظمة على أن تساعد في الوفاء بالالتزامات المكرسة في الإعلان.

والولايات المتحدة، بوصفها عضوا نشطا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لا تزال ملتزمة التزاما كاملا بالعمل الهام الذي تقوم به المنظمة. وعندما تكون المنظمة قوية، فإنها تمثل شريكا جيدا للأمم المتحدة وشريكا جيدا في قضيتنا لمناصرة الإنصاف والأمن والعدل والسلام.

السيدة أدنين (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): أنضم إلى المتكلمين الآخرين في الترحيب بمعالي السيد ايفيتسا داتشيتش، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والنائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا، في المجلس اليوم. وأود أن أهنئه على توليه منصب الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام ٢٠١٥، ونحن ممتنون له على الإحاطة الإعلامية المتعمقة، ولا سيما تحديده لأولويات المنظمة تحت رئاسة صربيا.

تقوم المنظمة، بوصفها أكبر منظمة للأمن الإقليمي حيث تضم ٥٧ بلدا من أوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا الشمالية، بدور حاسم في المساهمة في إحلال السلام والأمن والاستقرار في أوروبا، على النحو المتوخى في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وترحب ماليزيا بإعادة تأكيد الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون على مواصلة التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة في دعم مقاصد ومبادئ الميثاق.

وكما ذكر السيد داتشيتش، فإن هذا العام يصادف الذكرى السنوية الأربعين لصدور وثيقة هلسنكي الختامية، التي وضعت المبادئ التوجيهية للعلاقات بين الدول المشاركة. وتلك المبادئ، التي تشمل المساواة في السيادة والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها وحرمة الحدود وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، لا تزال صالحة اليوم مثلما كانت قبل ٤٠ عاما. وإذ ندعم المبادئ السالفة الذكر، التي توفر المبادئ الأساسية لعمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإننا نرحب بالجهود التي تبذلها الرئاسة الصربية للتركيز على الحوار والتوافق وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وبناء الثقة والتضامن والمسؤولية والتعاون.

نحن نعتقد أيضا أن شعار الرئاسة الصربية ”إعادة بناء الثقة من أجل وضع جدول أعمال إيجابي للمستقبل“، حسن التوقيت، بالنظر إلى الانقسامات والتحديات العديدة التي تواجه المنطقة اليوم.

قبل ثلاثة أسابيع، كرم مؤتمر ميونيخ الأمني منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بمنحها جائزة لمساهمتها البارزة في إحلال السلام والاستقرار والأمن في أوروبا، وخاصة لجهودها فيما يتعلق ببعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا، فضلا عن مساعيها الدبلوماسية لإنهاء الأزمة هناك. ونحن نهنئها على نيلها الجائزة عن جدارة، لا سيما بالنظر إلى الحالة الخطيرة في الميدان في شرق أوكرانيا. وتود ماليزيا أيضا أن تغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتنانها الصادق لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتيسير جهود عملية الاستعادة والتحقيق المتعلقة بواقعة إسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها MH-17 في شرق أوكرانيا. في العام الماضي، تمكنت أفرقة عملية الاستعادة والتحقيق بقيادة هولندا، بمساعدة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من الوصول إلى موقع التحطم، على الرغم من القتال الدائر، من أجل جمع الحطام ورفات ومتعلقات الضحايا.

ونؤكد من جديد التزامنا بإيجاد حل سلمي للنزاع في أوكرانيا، على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. ونؤيد تماما دور

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا، الأكثر وضوحا الآن مع التوقيع في ١٢ شباط/فبراير على مجموعة تدابير من أجل تنفيذ اتفاقات مينسك التي تكلف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بمهام رصد الامتثال للاتفاقات والتحقق منه. يساورنا بالغ القلق إزاء حقيقة أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد منعت من دخول بعض مناطق النزاع في شرق أوكرانيا. ونحث بقوة جميع الأطراف المعنية على التقيد بالالتزامات المنصوص عليها في اتفاقات مينسك وأيدها المجلس، والتعاون على نحو تام مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل تمكينها من الاضطلاع بولايتها.

ونحيط علما بأن منطقة غرب البلقان تمثل أولوية أساسية بالنسبة للرئاسة الصربية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. نحن نؤيد تأييدا تاما استمرار وجود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في غرب البلقان، بما في ذلك بعثاتها في البوسنة والهرسك وفي كوسوفو، دعما للعمليات الانتقالية بعد النزاع. ومن خلال بناء المؤسسات وتعزيز المصالحة، ما فتئت المنظمة حيوية الأهمية لتمكين بلدان غرب البلقان من إحراز تقدم في عملياتها للإصلاح في المجالات السياسية والقضائية والانتخابية والاقتصادية والاجتماعية.

وفيما يتعلق بمختلف النزاعات التي طال أمدها، بما في ذلك تلك في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز ومولدوفا، نأمل أن يوفر تركيز الرئاسة الصربية على الحوار والوساطة زخما جديدا لتسوية الصراعات بما يتسق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومختلف قرارات الأمم المتحدة، فضلا عن وثيقة هلسنكي الختامية.

ونحن نوافق تماما على الحاجة الملحة إلى مكافحة الإرهاب والتطرف والنزعة الراديكالية باعتبارها إحدى الأولويات الرئيسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونرحب أيضا بالبيان الذي أدلى به السيد داتشيتش في الاجتماع الاستثنائي للمجلس الدائم للمنظمة في فيينا في ١٥ كانون الثاني/يناير، الذي قال فيه إنه ينبغي لمجتمعاتنا أن تظل متحدة في مواجهة المحاولات الرامية إلى إحداث انقسامات على أساس الدين. وفي الاجتماع نفسه، دعا أيضا الحكومات إلى اتخاذ التدابير اللازمة ليس لمكافحة الإرهاب وتوفير الأمن لمواطنيها فحسب، بل ولتعزيز التسامح وعدم التمييز في مجتمعاتها.

وتأمل ماليزيا أن تواصل الرئاسة الصربية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تكثيف جهودها الرامية إلى مكافحة جميع أشكال العنصرية وكراهية الأجانب والتمييز، بما في ذلك كراهية الإسلام. ما فتئت ماليزيا تدعو ليتحد ويسود صوت الاعتدال في مواجهة أولئك الذين يتبنون الكراهية والعنف والتطرف. ونؤكد من جديد إدانتنا الشديدة والقاطعة لجميع أعمال العنف وأساليب وممارسات الأفراد أو الجماعات ضد المدنيين الأبرياء، بنية إثارة الخوف والرعب لأسباب دينية أو سياسية أو أيديولوجية. نحن نعتقد بقوة أنه يجب التصدي للإرهاب بطريقة شاملة وليس بالضرورة من خلال استخدام القوة وحدها. يتطلب التصدي له بفعالية نهجا متعدد الأوجه يعالج العوامل الأساسية التي ولدت الإرهاب والتطرف. وفي هذا الصدد، نحن على أهبة الاستعداد لدعم عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مكافحة الإرهاب والتطرف.

وفي الختام، نتمنى لصربيا النجاح في رئاستها لعام ٢٠١٥. وباعتبارنا طرفا خارجيا، حيث أن ماليزيا ليست عضوا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فقد لاحظنا أن المنظمة اضطلعت بدور هادئ وراء الكواليس في حل الصراعات والإسهام في إحلال السلام والاستقرار والأمن في أوروبا. مع ذلك، فقد ثبتت فعالية هذا النهج، المرة تلو المرة، إذ يبني الثقة، سواء من خلال المشاركة مع أصحاب المصلحة، أو الوساطة بين الأطراف المتنازعة أو بناء المؤسسات في مجتمعات ما بعد النزاع. نحن نقدر بالغ التقدير المساهمة القيمة لمنظمة الأمن

والتعاون في أوروبا في صون السلام والأمن، وعلاقاتها الوثيقة والتكاملية مع الأمم المتحدة. ونود أن نؤكد لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا التزامنا المستمر بدعم جهودها في ظل الرئاسة الصربية لعام ٢٠١٥.

الرئيس (تكلم بالصينية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

أود أن أشكر السيد داتشيتش، بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والنائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا، على حضوره جلسة اليوم. استمعت باهتمام إلى بيانه.

في السنوات الأخيرة، اتخذت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تدابير فعالة في الاضطلاع بالدبلوماسية الوقائية، وتعزيز الأمن والثقة المتبادلة والوساطة في النزاعات الإقليمية ومكافحة الإرهاب. وتود الصين أن تعرب عن تقديرها لذلك، ونحن نشجع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على مواصلة جهودها الرامية إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية من خلال المساعي الحميدة والوساطة، من أجل القيام بدور إيجابي في صون السلم والاستقرار والأمن. يتمتع كل من مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية بمزايا ونقاط قوة فريدة عندما يتعلق الأمر بصون السلم والأمن الدوليين. وتؤيد الصين سعي الأمم المتحدة والمجلس، على أساس ميثاق الأمم المتحدة، إلى مواصلة تعميق تعاونهما مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على النحو الذي تكمل به جهود كل منها الآخر، بحيث يمكنها العمل معا من أجل الالتزام بمقاصد ومبادئ الميثاق والقواعد الأساسية للعلاقات الدولية.

وفيما يتعلق بمسألة أوكرانيا، اتخذ مجلس الأمن مؤخرا القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) بالإجماع، في إبداء للدعم الثابت من جانب المجتمع الدولي للجهود الدبلوماسية التي يبذلها قادة الاتحاد الروسي، وفرنسا، وألمانيا، وأوكرانيا، وللتوصل إلى حل سياسي للمسألة. من أجل معالجة هذه المسألة، من الضروري أن نلتزم بالمبدأ الشامل لتسوية سياسية، وهو أمر ضروري إذا كان للحقوق والتطلعات المشروعة لمختلف الأعراق في شتى أنحاء أوكرانيا أن تراعى بشكل كامل. ويمكن أيضا إيلاء الاهتمام لحل الشواغل المشروعة للأطراف المعنية، من أجل تحقيق التوازن بين المصالح. المطلوب هو تسوية سياسية شاملة ومتوازنة ودائمة، التوصل إليها في صالح الأطراف المعنية. وتدعو الصين الأطراف إلى العمل وفقا لأحكام القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، والتنفيذ الكامل لتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه فيما بين القادة الأربعة، والعمل على وجه السرعة للتخفيف من حدة توتر الحالة في شرق أوكرانيا،من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في هذا البلد.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أبدي ملاحظتين موجزتين.

أولا، استغل بعض أعضاء المجلس جلسة اليوم، التي يفترض أنها مخصصة لأنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وكان المؤسف بشكل خاص هو البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة، الذي كرس بالكامل لأوكرانيا. رسم زميلنا البريطاني مرة أخرى صورة مشوهة من جانب واحد لما يحدث. من الواضح أن المملكة المتحدة ليس لديها فهم كامل لدور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومن الواضح أن ذلك نتيجة لفقد بريطانيا بسرعة لمركزها على الصعيد الدولي، بما في ذلك في القارة الأوروبية. وأدلى ممثل الولايات المتحدة ببيان مماثل، ودور هذا البلد طوال الأزمة الأوكرانية دور مدمر تماما.

كل ما يمكننا القيام به الآن هو الأمل في ألا تعرقل الولايات المتحدة أعمال عملية نورماندي.

ثانيا، غالبا ما تستخدم هذه التعليقات هذه الأيام لتحقيق التأثير السياسي والنفسي المطلوب. إن الصراع في أوكرانيا هو الأزمة الأكثر تعقيدا التي شهدتها أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ومن الواضح أن الأزمة تحتاج إلى تقييم بطريقة محسوبة. فلنتذكر أنه حتى بعد انتهاء الحرب الباردة، اندلعت الحرب في أراضي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وقصفت منظمة حلف شمال الأطلسي صربيا. وفي كثير من الحالات، فإن سبب هذه الأزمات هي القوى ذاتها التي أثارت الأزمة في أوكرانيا. وللأسف، فإن الطموحات الجيوسياسية لعدد من القوى حالت دون ازدهار نظام سياسي متناسق في القارة الأوروبية بعد نهاية الحرب الباردة. إننا بحاجة إلى استخلاص الدروس من ذلك. وستقوم بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور هام للغاية في عملية إعادة التفكير هذه.

الرئيس (تكلم بالصينية): طلب ممثل المملكة المتحدة التحدث للمرة الثانية.

السيد ميك (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ردا على النقطة التي أثارها زميلنا الروسي، يعكس التركيز على أوكرانيا الطبيعة الخطيرة للحالة هناك، التي فاقمتها الخطوات التي اتخذها الاتحاد الروسي ودعمه للانفصاليين المشاركين في النزاع. وكانت نداءاتنا طوال الوقت واضحة. لقد دعونا جميع الأطراف إلى التقيد بوقف إطلاق النار والتنفيذ الكامل للترتيب المنصوص عليه في اتفاقات مينسك التي أبرمت خلال شهر أيلول/سبتمبر من العام الماضي، وفي ١٢ شباط/فبراير. وحيثما نرى انتهاكات صارخة ومن جانب واحد لتلك الترتيبات، من واجبنا إطلاع زملائنا في المجلس عليها خلال إحاطات إعلامية من هذا القبيل.

وكما قال الممثل الدائم لبلدي، بعد مرور ٤٠ دقيقة فقط على دخول وقف النار حيز النفاذ، شن الانفصاليون بدعم من الاتحاد الروسي هجوما شاملا لتأمين مدينة دبالتسيف، وهو أمر كانوا يريدون تحقيقه خلال الأيام القليلة التي سبقت دخول وقف إطلاق النار حيز النفاذ.

وتنص اتفاقات مينسك بوضوح على الأحكام التي ستيسر حل الصراع في شرق أوكرانيا. وندعو مرة أخرى جميع الأطراف، بما في ذلك الاتحاد الروسي، إلى الاضطلاع بدورها في تنفيذ تلك الاتفاقات بالكامل، بشفافية وعلى نحو يمكن التحقق منه، ودعم الجهود الرامية إلى نزع فتيل التوتر وإنهاء أعمال العنف.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة للسيد تاديتش للرد على التعليقات والأسئلة المطروحة.

السيد تاديتش (تكلم باللغة الصربية): أود أن أشكر جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن على دعمها لرئاستنا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وأود أيضا أن أكرر رغبتنا في التعاون بشكل وثيق مع الأمم المتحدة، وبالتالي، فإننا نثمن هذه الجلسة المفيدة والهامة للغاية. ونعبر عن استعدادنا الكامل، جنبا إلى جنب مع أميننا العام، السيد زنيي، والممثلين الخاصين لي في مختلف المجالات، لا سيما ممثلي الخاص في أوكرانيا، للمشاركة في أعمال الأمم المتحدة، وإطلاع المجلس على الحالة الميدانية. إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي المنظمة الوحيدة الموجودة في أوكرانيا. لذلك، يكتسي دعم الأمم المتحدة أهمية حاسمة لأنشطة المنظمة، والسبب في ترحيبي بهذه الجلسة.

ومن دون ذكر جميع المجالات التي تشارك فيها المنظمة، أود أن أوجه انتباه المجلس للعديد من المواضيع المدرجة على جدول أعمالنا، بما في ذلك الحملات الموجهة ضد معاداة السامية والاتجار بالبشر، ولن نشير إلى مختلف النزاعات المجمدة أو التي طال أمدها، إلا لنقول أننا سنستخدم الوسائل

المتاحة لحل هذه الحالات كما هو الحال في ناغورنو كاراباخ ومولدوفا وجورجيا.

وأود أيضا أن أكرر بأنني أعتزم بصفتي الرئيس الحالي، جنبا إلى جنب مع زملائي في الفريق، زيارة جميع المناطق التي للمنظمة وجود فيها. وقد زرت بالفعل بعثات المنظمة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، والجبل الأسود، وصربيا، رغم أن ذلك قد يبدو أمرا غريبا. وفي ظل هذه الخلفية، أود الاطلاع على المشاكل القائمة. وأنوي زيارة بعثات المنظمة في البوسنة والهرسك وألبانيا وكوسوفو، ومولدوفا، وأرمينيا، وأذربيجان، وجورجيا، وبالطبع أوكرانيا، وبلدان آسيا الوسطى الخمسة كازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان.

وأشير إلى أن سويسرا تولت رئاسة المنظمة خلال عام ٢٠١٤؛ وقبل سويسرا، تولت أوكرانيا الرئاسة. وعقد المجلس الوزاري لعام ٢٠١٣ في كييف قبل شهرين أو ثلاثة أشهر فقط من اندلاع الأزمة في أوكرانيا، وليس هناك فكرة أو إنذار مبكر بأن الأزمة ستحدث. وهذا دليل على مدى تعقيد الحالة، وكيف أنه من الصعب التخطيط لأي نشاط في منظمة مثل منظمتنا.

لقد اعتمدنا ميزانية تمكننا من تنفيذ جميع أنشطتنا الميدانية. وأنا ممتن لعمل اللجنة الثلاثية التابعة للمنظمة، وهي ألمانيا وسويسرا ونحن، ومجموعة نورماندي، التي تضم الاتحاد الروسي وأوكرانيا وألمانيا وفرنسا. وعقد الاجتماع الذي أخذ شكل اجتماع نورماندي هذا الصباح في باريس، وتعد أي مشاركة، سواء عن طريق التداول بالفيديو، وتنظيم المؤتمرات عبر الهاتف أو الحضور الشخصي إما للسيدة تاليافيني أو السيد أباكان، أمرا حاسما لتمكيننا من تنفيذ اتفاقات مينسك. وأنا أرحب بهذه الاتفاقات ونأمل أن يجري تحقيق بعض التقدم الميداني.

لقد ناقشت الموضوع أمس مع نظيري من الاتحاد الروسي وأوكرانيا، السيد لافروف والسيد كلمكين. وستنتهي ولاية بعثة الرصد الخاصة بأوكرانيا في أواخر شهر آذار/مارس. وقد بدأنا بالفعل في التفكير في بعثة جديدة، وقد وافق وزيران على إمكانية تمديد البعثة الحالية. ومدة الولاية حاليا هي ٦ أشهر؛ ونقترح تمديدها إلى ١٢ شهرا. وناقشنا أيضا ما إذا كان هناك عدد كاف من المراقبين، وتطرقنا إلى موضوع المعدات، التي جرت الإشارة إليها في الاتفاق، لكننا لا نملكها.

وتشمل تلك صورا بالسواتل، وطائرات بدون طيار ومركبات مسلحة. وتطرقنا لمواضيع مثل الميزانية، وتناولنا مسألة ذكرها ممثل ليتوانيا، ألا وهي ولاية البعثة. ولا يزال يتعين علينا أن نرى ما إذا كان سيتم تغيير نطاق الولاية أم ستبقى كما هي. سوف نفعل ذلك وفقا للاتفاقات المبرمة في إطار صيغة نورماندي.

أود فقط أن أذكِّر المجلس بنطاق مسؤولية بعثة الرصد الخاصة. فهي لا تقتصر على التحقق من وقف إطلاق النار، وسحب الأسلحة الثقيلة أو تبادل الرهائن والسجناء؛ بل سيتعين عليها أيضا دراسة القانون المتعلق بالعفو العام والعفو الخاص، وإعادة بناء العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، والمسائل المتصلة بالغاز والكهرباء، والمعاشات التقاعدية، والمرتبات والتجارة، فضلا عن القضايا السياسية التي كانت شروطا مسبقة لتحقيق التطبيع الكامل. يتوخى الاتفاق قيام السلطات الأوكرانية بمراقبة الحدود في اليوم الأول بعد الانتخابات المحلية التي عقدت في دونيتسك ولوهانسك، استناداً إلى الاتفاقات التي لا يزال يتعين إبرامها عن طريق الوساطة بإشراف مجموعة الاتصال الثلاثية. إن استكمال الحوار، والاتفاقات التي تم التوصل إليها خلاله، وصياغة الدستور، ودور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كلها مسائل ذات أهمية كبيرة على

الصعيد العملي. لذلك يجب إنشاء العديد من فرق العمل للنظر في قضايا مختلفة.

أعتقد أن البعثة بحاجة إلى الدعم الكامل. وتوجد بعثتان في الميدان: الأولى، بعثة الرصد الخاصة التي يرأسها السيد أباكان؛ والثانية بعثة المراقبة المتمركزة في نقطتي التفتيش في دونتسك وغوكوفو على الحدود الروسية التي يرأسها الدبلوماسي الفرنسي السيد بيكار. أما الممثلة الشخصية لي في مجموعة الاتصال الثلاثية فهي السفيرة السويسرية، السيدة هايدي تاليافيني. من المهم جداً بالنسبة لنا أن نحظى بدعم الأمم المتحدة ومجلس الأمن لإعطاء الصلاحية لهاتين البعثتين وبذلك يتم تمكينهما من القيام بعملهما بطريقة نزيهة وعادلة.

أننا لم نحرز تقدما كبيرا فيما يتعلق بوقف إطلاق النار وسحب الأسلحة الثقيلة، إلا أن بعثتينا بحاجة إلى التحقق من ذلك. وقيل لنا بأن الأطراف بدأت بتنفيذ وقف إطلاق النار في دونيتسك ولوهانسك وبسحب الأسلحة. لذلك قمت بحض الأطراف على تمكين المراقبين من الوصول إلى المناطق ليتسنى لهم التحقق من العمل في الميدان والوقوف على حقيقة أمر هذه المسألة. أنني اطرح هذه القضية فقط لتوضيح صعوبة الاضطلاع بمهمة ليست ذات طبيعة عسكرية ولا قتالية، بل مدنية.

في نفس الوقت ليس جميع أعضاء مجلس الأمن أو الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة على علم بالحجم الهائل للأراضي الأوكرانية. من الجدير بالذكر أنها ثاني أكبر بلد في أوروبا. إذ يبلغ طول خط التماس ٤٨٠ كيلومترا. وإن ذلك الجزء من الحدود الواقع بين أوكرانيا وروسيا والذي لا يخضع لسيطرة القوات الأوكرانية يزيد طوله عن ٤٠٠ كيلومتر. وقوام بعثتنا ٣٥٠ موظفا، وينبغي لها أن تكون عاملة وقادرة على الاضطلاع بأنشطتها. إذا توفرت الإرادة السياسية للتوقيع على الاتفاق، واعتمدت خطة التنفيذ، سنبذل كل جهد لتنفيذ الاتفاق تنفيذا كاملا.

مرة أخرى أود أن أشكر المجلس على مساعدته في هذا الصدد. وتعتبر منظمة الأمن والتعاون دعم الأمم المتحدة في الميدان أمرا في غاية الأهمية لضمان قدرتها على أداء مهامها، ونزع فتيل الأزمة في أوكرانيا، ومع ذلك لا أود التقليل من المشاكل الجارية الأخرى. إن الأمين العام التابع لي وممثلتي الخاصة على استعداد للاستجابة لدعوة المجلس للمشاركة في مناقشات كهذه أو المشاركة في أي موضوع على جانب كبير من الأهمية لمنظمتنا.

الرئيس (تكلم بالصينية): بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.